

العنوان

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990 - 2012)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية ونقود

إشراف الأستاذ:

- رابح بلعباس

إعداد الطالبة:

- تبان فهيمة

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

مقدمة عامة أ-هـ

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

تمهيد..... 07

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر..... 08

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر..... 08

المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر..... 11

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر..... 12

المبحث الثاني: الأشكال والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر..... 13

المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر..... 13

المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر..... 17

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... 18

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 29

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار 29

المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر..... 34

المطلب الثالث: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 40

44.....	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وواقعه في الجزائر	
46.....	تمهيد
47.....	المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي
47.....	المطلب الأول: تعريف النمو وقياسه
50.....	المطلب الثاني: تعريف التنمية وقياسها
52.....	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
58.....	المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي
58.....	المطلب الأول: نموذج هارود- دومار
61.....	المطلب الثاني: نموذج سولو ونماذج النمو الداخلي
67...	المطلب الثالث : العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر
69.....	المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر
70.....	المطلب الأول: الإصلاحات لفترة التسعينات
72.....	المطلب الثاني: الإصلاحات لفترة الألفية الثالثة
74.....	المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر
77.....	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائر

تمهيد.....	79
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القياس الاقتصادي.....	80
المطلب الأول: تعريف القياس الاقتصادي.....	80
المطلب الثاني: أهداف القياس الاقتصادي.....	81
المطلب الثالث: منهجية البحث في القياس الاقتصادي.....	82
المبحث الثاني: نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.....	87
المطلب الأول: نماذج الانحدار الخطي البسيط.....	88
المطلب الثاني: نماذج الانحدار الخطي المتعدد.....	92
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي..	96
المطلب الأول: النموذج الخطي	97
المطلب الثاني: النموذج اللوغارتمي.....	103
خلاصة الفصل.....	116
الخاتمة العامة:.....	118
المراجع:.....	126
الملاحق:.....	

ثانيا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2012)	40
02	أهم الدول المستثمرة في الجزائر	42
03	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب قطاع النشاط الاقتصادي	42
04	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2000)	74
05	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2013)	75
06	تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع	105
07	جدول التقدير للنموذج الخطي للنمو الاقتصادي خلال (1990-2012)	107
08	نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي لـ GDP خلال (1990-2012)	110
09	نتائج اختبار LM	114
10	نتائج اختبار وايت	115

أولاً: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي	18
02	منهجية البحث في القياس الاقتصادي	88
03	دالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج	118
04	نتائج إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ	119
05	مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة لـ GDP	120
06	القيم الفعلية مع القيم المقدرة	121

مقدمة

شهد العالم عدة تطورات وتغيرات إقتصادية شملت الكثير من المجالات والتي تركزت أساسا في ظهور بؤادر العولمة عبر فتح الأسواق العالمية والزيادة السريعة للتجارة الدولية وحجم التبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي كان نتيجة حتمية لعولمة النشاط الإقتصادي، والذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى للأداء الإقتصاد العالمي وأبرز مظاهر العولمة.

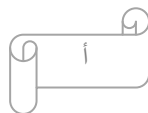
شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد محاور تدفق رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا في الإقتصاد العالمي حديثا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال البشري، وتحسين المهارات والخبرات وهذا ما أكدته الدراسات السابقة في هذا الموضوع والتي عن إيجابيات وسلبيات هذا النوع من الاستثمار.

ولقد برهنت الزيادة المتسارعة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافس الدول من أجل الحصول على هذه التدفقات و ذلك بتحسين مستوى اقتصادياتها، من خلال تشكيل قاعدة انتاجية تساهم في النمو الإقتصادي.

الجزائر من الدول سعت منذ بداية التسعينات، وخاصة بعد أزمة البترول 1986 إلى إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تغطية العجز في هياكلها الاقتصادية الانتاجية بعد عجز الاستثمار المحلي.

الإشكالية

إنطلاقا من تزايد الإهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وإزدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد من تدفق الاستثمار



الأجنبي المباشر المنتج، و تجنب الاستثمار الأجنبي غير المنتج، وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث التالية:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ماهي أهم النظريات المفسرة للأجنبي المباشر ؟
- 2 - ماهي أهم النظريات المفسرة له؟
- 3 - ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- 4- هل يمكن بناء نموذج قياسي يبرز أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- 1- توجد عدة نظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي .
- 2- توجد العديد من النظريات المفسرة له.
- 3- نمو وزيادة في حجم التدفقات الأجنبية للاستثمار في العشرة الأخيرة.
- 4- فعالية النماذج الاقتصادية القياسية في تفسير علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إزدياد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر كونه يمثل أبرز عناصر التنمية الاقتصادية للدول النامية التي تعاني معظمها من ندرة رأس المال مع إزدياد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

- أهمية الموضوع خاصة في ظل الظروف التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من تحولات عميقة (برنامج إعادة الهيكلة).

أهداف الدراسة

- إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:
- أ- محاولة إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالتالي إختبار الفرضية التي قامت عليها الدراسة.
- ب- معرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع

- 1- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة.
- 2- قلة استخدام التقنيات الإحصائية الحديثة في تفسير هذه الظاهرة.
- 3- الكشف عن طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- 4- اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.

منهج الدراسة

نظرا لطبيعة البحث، فسيتم إعتداد المنهج الوصفي التحليلي، من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، وذلك من خلال سرد مختلف المفاهيم والتعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي ومختلف النظريات المفسرة لهما.

- المنهج التحليلي الكمي (أساليب قياسية) من خلال تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حسب النظرية الاقتصادية وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews08.

حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من :

- الإطار المكاني: الاقتصاد الجزائري.

- الإطار الزمني : تمتد فترة الدراسة من (1990-2012).

الدراسات السابقة:

1- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1991-2008).

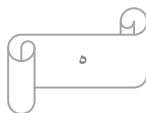
2- نفس الإطار توصل "رفيق نزاري " في الدراسة التي قام بها بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب "و ذلك خلال الفترة 1991-2005، والتي استنتج من خلالها أن تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في تونس كان سالبا و هذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد

التونسي والتي أثبتت عدم إستفادة و إستغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية أما المغرب فكان التأثير إيجابيا لكن في فترة محدودة.

3- عما زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قرارهم، وتوصل إلى أن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر هو دالة لجملة معادلتين غير مستقلتين، حيث المعادلة الأولى تتعلق بقرار المفاضلة بين الدول المضيفة، أما المعادلة الثانية فتتعلق بقرار المفاضلة بين مشاريع الاستثمار المباشر من ناحية جدواها الاقتصادية وسلامتها المالية عن طريق معايير دراسة الجدوى الكلاسيكية .

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية لهذه الدراسة ومع الأخذ بالفرضيات التي تنطلق منها الدراسة التي تنقسم إلى ثلاث فصول رئيسية وفيها نتالنا في الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر أما الفصل الثاني الإطار النظري للنمو الاقتصادي وواقعه في الجزائر وفيما يخص الفصل الأخير فتناولنا فيه دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).



الفصل الأول

الاطار النظري للاستثمار الأجنبي
المباشر وواقعه في الجزائر

تمهيد:

إزدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، لهذا أصبحت محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين والمفكرين والعديد من المدارس الاقتصادية وكذلك دول العالم المتقدمة منها والنامية، حيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة بعد تزايد حجم المديونية الخارجية. لهذا كانت الجزائر إحدى هذه الدول التي سارعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لما له من تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل. لأجل هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: الأشكال والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وهذا نتيجة إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية و القانونية، وكذلك المشاكل التي تترتب عن قياس تدفقاتها. ومن هنا يمكن التفريق بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر ومن أجل أخذ فكرة عامة عن ظاهرة الاستثمار الأجنبي، فإننا سنحاول أولاً تعريف الاستثمار بصفة عامة ثم نتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي بنوعيه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت تعاريف الاستثمار نذكر منها ما يلي:

أولاً: تعريف الاستثمار

الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر، أي حمل الشجر، وأثمر الشجر خرج ثمره وأثمر الرجل، كثر ماله، والثمر بمعنى المال، أو بمعنى الذهب والفضة، وثمر ماله: نماه.

عرف مجمع اللغة العربية الاستثمار بأنه استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات¹.

أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا في إعطاء تعريف موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه:

¹ عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 03.

عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح في حين عرفه آخرون بأنه: عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية¹.

كما يعرف أيضا على أنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال والنقص المتوقع في تلك الأموال بفعل التضخم والمخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية².

يعرف كذلك على أنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل. معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر³.

كما يعرف أيضا على أنه: النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة⁴.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر، لم يتبين أنه يوجد هناك إختلاف كبير حول هذا النوع من الاستثمارات فهو ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم المشروع الاستثماري،

¹ موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، 2006، ص 10.

² مروان شموط، كنجو عبود كنجو: أسس الاستثمار، جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص 06.

³ محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 18

⁴ مبارك سلوس، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 115.

كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

ويعرف كذلك على أنه من الأدوات الاقتصادية المهمة لأنه يمثل الوحدات القادرة على جذب المدخرات ومن ثم توظيفها في مشروعات أكثر فائدة وأكثر طموحا عن طريق السوق المالية.

ويقصد به كذلك الاكتتاب في الأسهم و السندات التي تصدرها الدولة أو المشروعات التي تقام بها.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يكون الاستثمار مباشرا إذا كان يفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس منفعة وحقوق للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية المستثمر الأجنبي كجزء أو كل المشروع فضلا عن قيامه بإدارة المشروع المشترك أو سيطرته الكاملة عن المشروع وتحويل موارد مالية وتكنولوجية وخبرة فنية وهو ينطوي على ماديّات طويلة الأجل نسبيا.

يعرف أيضا بأنه: الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه، إلى الدولة المضيفة².

وعرف كذلك أن الاستثمار الأجنبي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في

¹ عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الإسكندرية، 1998، ص11.

² عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الناشر دار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص47.

حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.¹

المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت تعاريف لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، واهم ما جاء في هذا المجال تعريف هيئات والمنظمات الدولية:

أولا: تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

تتبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي تطبيق فعلي بواسطة:

-إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع؛

-المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل؛

تكوين طبيعة القرض هنا طويلة الأجل (5 سنوات أو أكثر)².

ثانيا: تعريف مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية:

هو الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، يعكس مصالح دائمة و قادرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار)³.

ثالثا: تعريف صندوق النقد الدولي:

أهم ما جاء به صندوق النقد الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة

¹ عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص13.

² طهراوي فريد، بن البار محمد، محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، الملتقى الوطني حول: التنمية وترقية الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)، جامعة قالم، يومي 9-10 نوفمبر 2014، ص 71.

³ مرجع نفسه، ص71.

دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة¹.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية العامة للمشروع أو لإشراكه في رأس مال المشروع بجزء يبرز له حق الإدارة، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو فرعا لأحد الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة، وكما سبق وأن ذكر أنه حسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي. يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10 أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر حق اتخاذ القرارات في المؤسسة.

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر²

- يعتبر الاستثمار مباشرا إذا كان يملك المستثمر الأجنبي 10 وما أكثر من الأسهم العادية فله حق التصويت داخل المؤسسة وأما إذا كانت أقل من ذلك فسوف يسجل محاسبيا كاستثمار ومن ثم ليس له الحق في تسيير الشركة.
- تتميز بانخفاض درجة التقلب إذ يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض مصاريف التجارية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تقف حاجزا أمام صاحب المشروع.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص251.

² بن قنة شريف، محلب فايزة، جاذبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع

المحروقات، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة

للمحروقات في أفق الألفية الثالثة، 28-29/10/2014، ص4.

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال الأمتل لما لم يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المستقبلية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر له إمكانية ضمان الرقابة و السلطة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة المشاركة في المداولات، أما الاستثمار غير المباشر (المحفطي) فلا يمكنه إلا أنه لا يتحمل الخسائر.

المبحث الثاني: الأشكال والنظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من المدارس التي تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتمشى والفرضيات التي تقوم عليها نتيجة التأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة إلام والدولة المضيفة وله عدة أشكال يقوم عليها.

المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي¹:

- 1- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- 2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

¹ عبد السلام أبوقحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

3- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.¹

ثانيا : نظرية عدم كمال الأسواق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمتطلبات الأعمال، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر احد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا عن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.²

ويتفق في ذلك كل من "باري Parry و"كيفز " Caves " حيث يؤكدان على وجود ارتباط وثيق بين كلا من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الشركات متعددة الجنسية، وبين توافر أو امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، فالدافع إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الاستفادة منها.³

مما سبق يمكن القول بأن رحيل الشركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأوراق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات الآتية :

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدول الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص14.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، لبنان، 2001، ص393.

³ عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص38-39.

- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركات متعددة الجنسية بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.

- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية... الخ، متميزة لدى الشركات متعددة الجنسية عن نظيرتها بالدول المضيفة.

- تفوق الشركات متعددة الجنسية تكنولوجيا¹.

- تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشرة (في شكل تراخيص الإنتاج مثلا)، الأسلوب المتاح والأفضل لغزو هذه الأسواق.

ثالثا: نظرية الموقع

يرى "باري" أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها ويضيف "دونينغ"، أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق².

من المحتمل إذن من واقع النظرية السابقة وما أشارت إليه الكثير من الدراسات الميدانية، أن العوامل الموقعية الآتية فيما بعد، تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسية المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة.

ومن بين هذه العوامل مايلي :

¹ عبد السلام أ بو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 393-394.

² عبد السلام أ بو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 59.

- العوامل التسويقية والسوق مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان...الخ؛
- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة؛
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: الإتجاه العام أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.
- الحوافز والإمميزات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب¹.

ثالثا : نظرية الميزة الاحتكارية

تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية. ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

و كان (هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري .

وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق إحتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي

¹ عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

أولاً: نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. فوفقاً لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة لقائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض. بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانباً من التطبيق في حياتنا المعاصرة¹، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي، فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى، غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

ثانياً: نظرية دورة حياة المنتج:

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والتجارة، مالية دولية، تلمسان، 2008، ص ص 14-15.

شكل رقم (01) : دورة حياة المنتج الدولي

الدول المتقدمة الأخرى

الدول النامية

مرحلة 01

مرحلة 02

مرحلة 03

مرحلة 04

الولايات المتحدة الأمريكية
(مصدر / صاحبة الاختراع)

التصدير

الاستيراد

الفترة الزمنية

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

قام بهرمان بتقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع :

الخام واستخدامها في بلد منشأ رأس المال، ويتميز هذا النوع بالتبعية المطلقة للشركة الأم.

مخصصة للبيع في سوق المغلقة، في نطاق البلد المضيف فقط وقد تعود للشركة عدة فروع

18

في بلدان مختلفة من العالم، وتشبيه بنيتها- بشكل عام - بنية الشركة القابضة، وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الأم وفروعها بغياب التجارة والتدفقات السلعية، ماعدا حالات توريد أجزاء، وأنواع معينة من المعدلات، كما إن قرارات المقر الرئيسي يتخذ أساسا على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

✓ **استثمار الشركات متعدد الجنسية:** التي تخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي الفروع، حيث تتوطن هذه الأخيرة في الأقاليم ذات التكاليف المنخفضة، وتتواجد مع الشركة الأم ضمن مخطط هيكلي واحد.¹

ثانيا: تصنيف عبد السلام أبو قحف

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعا للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدماتي ومن هنا يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أساسيين هما:

✓ **الاستثمار المشترك:** يرى كولدان الاستثمار المشترك هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية... الخ.

أما تيري بسترا فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد الأطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة لكاملة عليه. ويقترح لينفجستون في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي وطني (سواء كانت شركة وطنية

¹ عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008، ص 38 39.

قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجي فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا. وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع¹.

من واقع المحاولات السابقة لتعريف الاستثمار المشترك يمكن القول بان هذا النوع من الاستثمار يمكن إن ينطوي على الجوانب الآتية:

1-الإتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني وأجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف

2-إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص

3-إن قيام احد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة الشركة استثمار مشترك

4-في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة أو اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح فالأول يشمل أنواع الاتفاقيات أو العقود المذكورة كلها أو بعضها (والتي تمثل استثمارا غير مباشر) بالإضافة إلى الحق في الإدارة كشرط ضروري².

مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة

من حيث المزايا، يمكن القول بان الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم (إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته) في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة العمل وما يرتبط بها من منافع أخرى، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن

¹ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2003، ص27.

² عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص239.

طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الإستيراد ..الخ. وكذا تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية راسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة.

وبالنسبة للدول النامية بصفة خاصة يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم هذه الدول ويرجع هذا إلى الأسباب سياسية وإجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة إستقلال هذه الدول المتقدمة. بالإضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يساعد في تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

أما عن عيوب هذا النوع من الاستثمارات بالمقارنة بالاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار فتكمن في الآتي¹ :

أ- حرمان الدول الضيفة من المزايا السابقة أصر الطرف الأجنبي أي طرف وطني في الاستثمار على عدم المشاركة؛

ب- إن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية و المالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة ؛

ج- إن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) .

وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها مما ذكر سلفا اقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوك ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي .

د- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف

¹ عبد السلام أبو قحف ، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمار الأجنبي ، مرجع سبق ذكره، ص28.

الدولة الخاصة مثلا بزيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، وانخفاض تدفق العملات الأجنبية.

مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات.

بالنسبة للمزايا فهي متعددة؛ وبعضها يمكن تلخيصه في الآتي .

أ- يساعد الاستثمار المشترك (في حالة نجاحه) في تسهيل حصول الشركة على موافقة

الدولة المضيفة على إنشاء مشروعات استثمارية تملكا مطلقا؛

ب- يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفصيلا لدى الشركة في حالة عدم

سماع الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار خاصة في بعض

أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعديل؛

ج- يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة

التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للإستغلال الكامل

للسوق الأجنبي المعين؛

د- من واقع (ج) يمكن القول أن الاستثمار المشترك يتناسب مع الشركات المتعددة

الجنسيات أو الشركات الدولية صغيرة الحجم¹.

وبخصوص عيوب الاستثمار المشترك في وجهة نظر الطرف الأجنبي فتتمثل في .

1- إحتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار (الطرف الوطني والطرف

الأجنبي)، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في رأس المال في

مشروع الاستثمار؛

2- إن انخفاض قدرات المستثمر الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبيا على فعالية

مشروع الاستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل؛

¹ - عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 240-241.

3- عندما يكون الطرف الوطني ممثلاً في الحكومة فمن المحتمل جداً أن تضع شروطاً أو قيوداً صارمة على التوظيف، والتصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم؛

4- يحتاج إلى رأس مال كبير نسبياً.¹

الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، و تجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. و إذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، نجد إن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار.

إن بعض الدول النامية في شرق آسيا (كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان) وأمريكا اللاتينية كالبرازيل و المكسيك، بل وفي إفريقيا أيضاً تمنح فرصاً للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملاً في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي. كما أنه حتى الآن لا توجد دلائل علمية كافية لتأييد حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى بشأن الآثار السياسية و الاقتصادية السلبية الناجمة عن هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية.²

وعلى العكس ما قد تتوقعه بعض حكومات الدول النامية نجد أن زيادة حدة المنافسة بين دول العالم الثالث إلى التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار فيها كوسيلة أو ورقة رابحة نسبياً في تشجيع تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين

¹ عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 241-242.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 483.

الأجانب بعدما تشابهت كل أو الكثير من الدول النامية تقريبا في نوع وطبيعة الإمتيازات والحوافز والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمارات الأجنبية. فالحرية في إدارة النشاط الإنتاجي والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها أصبحت من واقع التجربة -أكثر أهمية لدى معظم إن لم يكن كل الشركات العاملة في الأسواق الأجنبية إذا قورنت بأي نوع آخر من الحوافز أو حتى الضمانات ضد الأخطار غير التجارية التي تقدمها الدول المضيفة¹.

مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة

من حيث المزايا فيمكن ذكرها باختصار على النحو التالي :

إن زيادة حجم تدفقات النقد /رأس المال الأجنبي إلى الدولة المضيفة. كما أن احتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة إحتتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة. بالإضافة إلى هذا، فإن المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تميل عادة إلى الكبر أو الضخامة في الحجم - إذا قورنت بالمشروعات المشتركة - وبافتراض وجود جهاز جيد يقوم بالإختيار التكنولوجي الذي يتناسب مع متطلبات وخصائص التنمية بالدولة المضيفة فإن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة أشكال الاستثمار غير المباشر. فضلا عن هذا ما يترتب على كبر الحجم من خلق فرص للعمال المباشرة سواء في مراحل بناءه المبدئية أو حتى في مراحل التشغيل.

أما من ناحية العيوب فكما سبقت الإشارة ومع الأخذ في الاعتبار التحفظات سابقة الذكر فإن الدول المضيفة (خاصة النامية) تخشى من أخطار الإحتكار والتبعية الاقتصادية وما

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص484.

يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية .

المزايا والعيوب من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات: من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقق للشركة متعددة الجنسيات مايلي¹:

1-توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية وإنتاجية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية)؛

2-كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم الجزء الكبير منها من إنخفاض تكلفة المدخلات وعوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية؛

3-يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على المشكلات الناجمة من الإشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي مثل التراخيص، والاستثمار المشترك، وعقود الإدارة وغيرها؛

4-يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات؛

وأخيرا بخصوص العيوب المرتبطة بالاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي فيمكن القول بأن الأخطار غير التجارية مثل التأميم و المصادر والتصفية الجبرية أو التدمير الناجم عن عدم الإستقرار السياسي أو الإجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة النامية تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات متعددة الجنسيات العاملة بهذه الدول، وبصفة خاصة إذا كانت الاستثمارات تقع في إطار ما يمكن أن يطلق عليه الأنشطة و الصناعات الإستراتيجية أو الحساسة مثل صناعة البترول والأسلحة والإدارية... الخ، ويضاف إلى ذلك إن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة بالمقارنة بالنوع الأول².

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص488-489.

² عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص245.

ثالثا: تصنيف Charles Oman وآخرون

إن مصطلح الأشكال الجديدة للاستثمار، يشمل مختلف نشاطات الشركات متعددة الجنسية، الرامية إلى توريد الموارد والمعدات التكنولوجية والفنون التسييرية لمشروع استثماري في البلد المضيف، حيث يملك هذا الأخير (أي البلد المضيف) أكثر من 50% من رأس المال الاجتماعي وحسب هذا التصنيف فإن الاستثمار المباشر له أشكال أهمها:

المؤسسات المشتركة:

تعد المؤسسات المشتركة شكلا من أشكال التحالف الإستراتيجية حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو للتصدير، وهو ينطبق مع شكل الاستثمارات المشتركة التي سبق ذكرها.

اتفاقيات التراخيص¹:

التي بموجبها تلتزم الشركات الأجنبية إتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية، مقابل دفع جزافي، وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة، بالإضافة إلى إمكانية اقتنائها لمواد أولية والتسويق بالمنتج، EchangesCompensés بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي Règlements en Produit.

عقود التسيير (الإدارة):

التي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف، مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، وذلك لقاء فوائد مادية.

عقود منتج و مفتاح في اليد

¹ عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص259.

حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى على المشروع الاستثماري، وتقديم كافة تصميماته وطرق تشغيله والتكنولوجيا اللازمة له، وصيانتها، وتتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج (عقد منتج في اليد).

اتفاقيات توزيع الإنتاج

يشيع استخدام هذا النوع من الاتفاقيات في قطاع المحروقات، حيث تلتزم الشركات الأجنبية بما لديها من قدرات تمويلية وتكنولوجية و تسييرية، بالاستكشاف والتقيب، مقابل حصولها على نسبة محددة من الإنتاج، وتقل - في الغالب - عن حصة البلد المضيف عقود المناولة الدولية هي¹:

تسمى أيضا بالتعاقد من الباطن، حيث تلتزم الشركة الأجنبية اتجاه الشركة الوطنية بإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج، أو توريد الآلات والمعدات وقطع الغيار الخاصة بمنتج معين، ويمكن التمييز بين أربع أنواع من عقود المناولة وهي:

- عقد يكون بين مستثمرين مستقلان عن بعضهما في بلدان مختلفة، قد تكون واحدة متقدمة والأخرى نامية؛

- قد يكون بين فروع شركة متعددة الجنسية وشركة محلية داخل الدولة المضيضة؛

- قد يكون بين شركة متعددة الجنسية وإحدى فروعها أو بين فرعين من نفس الشركة متعددة الجنسية ولكن في بلدان مختلفة؛

- أو يكون بين فرعين من فروع الشركات متعددة الجنسية، مختلفين و تقعان في نفس الدولة المضيضة.

¹ عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 259.

الإندماج و الإستحواذ

يقصد بالإندماج إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الإستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالإستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية.

وقد أصبحت عمليات الإندماج والإستحواذ سمة بارزة، حيث تستهدف من خلالها الشركات متعددة الجنسية تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة إمتدادها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمي، في هذا السياق تشير بعض الإحصاءات إلى أن حجم انصهار أو إندماج الشركات الصغيرة في الكبيرة تزايد بنسبة 15% سنويا للفترة بين 1986 إلى 1996¹.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تبذل الجزائر مجهودات مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولهذا أصدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك من أجل تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي، وتتمتع الجزائر بالكثير من مزايا الموقع ذات البعد الطبيعي والتي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التنظيمية و التشريعية والإصلاحات الهيكلية المحفزة على جذب الاستثمار.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار لترقية الاستثمار الخاص

أولا: قانون القرض والنقد

لقد ظهر قانون 90 - 10 للنقد و القرض و التجارة مساهمة لمرحلة التحول التي كانت قد ابتدأت مع نهاية الثمانينات، حيث شكل خلالها أحد أهم أدوات تنمية و ترقية الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي في الجزائر شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار، فقد أقر حرية إنتقال رؤوس

¹ عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الأموال من و إلى الجزائر، إذ نصت المادة 183 منه على أنه " يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بنص القانون". كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية % 51 و % 49 و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها، بموجب القانون، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص دون تمييز¹.

لقد أوضح قانون النقد و القرض حاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات أجنبية ، كما أكد على الدوافع المرحلية الباعثة على ضرورة ترقيتها و تهيئة الإطار القانوني من أجل استقطابها و جلبها ، فقد أشار القانون إلى أهمية الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري من خلال:

تحقيق التوازن في المبادلات التجارية ببعث صناعات محلية تحل محلّ الواردات و تدعم الصادرات التقليدية، توفير مناصب الشغل و تأهيل مستوى العمالة والإطارات المحلية توفير التكنولوجيا و مختلف المعارف و المهارات الفنية المتقدمة في مجالات التسيير والتسويق و الإنتاج².

ثانيا: قانون الاستثمار في الجزائر

صدر قانون الاستثمار في الجزائر كما هو معلوم في أواخر سنة 1993 وقد تضمن إجراءات تشجيعية وإعفاءات ضريبية وحوافز أخرى بما يجعله أحد أفضل قوانين الاستثمار

¹ كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخصخصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 8-9/ماي/2004، ص 6.

² مرجع نفسه، ص 8.

في البلدان العربية والنامية، وكان ميلاده بعد مخاض عسير تولد عن مراجعة الكثير من التجارب في البلدان الأخرى والاستفادة منها.

ولعل أهم ما يميز مضمون هذا القانون هو الحرية شبه المطلقة في اختيار الاستثمار، إلا في حالات استثنائية. بحيث يمكن لكل شخص مهما كانت طبيعته التصريح عن مشروع استثماري دون حاجة إلى ترخيص ويبدأ مشروعه شرط أن لا يكون هناك محرمات أو أعمال منافية للأخلاق والصحة، وبجانب ذلك يحصل المستثمر على تسهيلات (ANDI)، وخدمتها فيما يضمن القانون حماية للاستثمار وجميع الضمانات اللازمة الأخرى.¹

الإمّيازات الممنوحة للاستثمار

منذ صدور قانون الاستثمار سنة 1993، والذي حاولت الجزائر من خلاله الانفتاح على الاستثمارات الخارجية وذلك بوضع مجموعة من الإمّيازات والضمانات سواء كانت جبائية ضريبية أو جمركية. مما يحث ويشجع المستثمر الأجنبي على الإقدام للاستثمار في الجزائر لما توفره له من الحماية والضمانات.

الإمّيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر

إن الحوافز والإمّيازات المختلفة الممنوحة للمستثمر الأجنبي تساهم بشكل كبير في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فأغلبية الدول تتنافس من أجل جلب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات. فبالنسبة للجزائر، قد عمدت إلى تقديم جملة من الحوافز والضمانات بالغة في اتخاذ القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر الأجنبي خاصة عند القيام بالاستثمار المباشر.

وفي إطار تشجيع وحماية الاستثمار، عمدت الجزائر إلى إبرام اتفاقيات دولية ثنائية لتشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم داخل الوطن. زيادة على عوامل أخرى من شأنها

¹ كمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص9.

أن تساعد في دفع وتطوير المناخ الاستثماري مثل: عنصر الشفافية، فهذا العنصر ذو أهمية ومتعددة الأطراف مع دول مختلفة في العالم.

ومن الإمتيازات الممنوحة في هذا الإطار نخص بالذكر:

➤ الإمتيازات الجبائية

إذ تظهر هذه الإمتيازات من خلال الإجراءات الضريبية تماشيا مع التحولات الاقتصادية، التي تشهدها الجزائر وكذا تقليص الأعباء على النشاطات ذات الأولوية المحددة، وهذا بموجب القوانين المختلفة. ونذكر منها القانون المتعلق بقطاع المحروقات، حيث فيه ضرورة تشجيع الاستثمارات في هذا المجال بتقليص كبير في نسبة الضرائب(القانون رقم:21-91)¹.

➤ الإمتيازات الجمركية والتدابير المالية:

يواكب دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق نوعا من المرونة والتسهيلات لجلب الاستثمارات، ومن بينها الإمتيازات الجمركية بإعتبارها تمثل الواجهة الأولى للمستثمرين الأجانب.

كما أنها عامل مهم في نجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية والتوجه لسياسة إقتصاد السوق والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. فالغاء الحواجز الجمركية شرط من شروط الإنضمام لهذه المنظمة بهدف تسهيل النشاط التجاري وسهولة إنتقال السلع ورؤوس الأموال بين الدول.

أما التدابير المالية، فتتمثل في إمكانية تخصيص في رأس مال الشركات الموجودة في إطار الشراكة وآخذا بعين الاعتبار مخاطر الصرف، والضمان الموجود المرتبط بتحول رأس المال. تشجيع القروض في إطار عملية الشراكة بين المؤسسات المالية التي لها علاقة فيما

¹ حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، الاستثمار في الجزائر-تقييم لمناخه وقراءة في ملامحه، جامعة قالمية، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمية، يومي 09-10/12/2014، ص ص 14-16

يخص القروض والتي تأخذ أشكال مختلفة منها: المدة الإجمالية للقرض، التي تصل إلى 30 سنة، وارتفاع نسبة القروض بقيمة كبيرة.

➤ التدابير الاقتصادية

لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تخطت فيها الجزائر لأكثر من عقدين، كان لزاما عليها وللخروج من دوامة هذه الأزمة اللجوء إلى سياسة اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات وتهيئة الظروف المناسبة لذلك بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية، تمهيدا للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك عبر:

- إستغلال المصادر المتوفرة لجلب العملة الصعبة لتجنب اللجوء إلى القروض والتحكم في مستوى الواردات؛
- إلغاء كل القيود التي تعيق كل العمليات التجارية (تصدير واستيراد) و تحديد التجارة الخارجية؛
- تمكين المتعاملين الاقتصاديين من تحويل عملة التعامل الخارجية إلى العملة الداخلية (الدينار)، سياسة الميزانية الفعالة لتقليص العجز؛
- إعطاء أهمية كبيرة لكل القطاعات المختلفة والنشاطات التجارية الموجودة بتوسيع الاستثمارات¹.

قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصور الأمر الرئاسي رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار. لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة

¹ شريف غياط، عبد المالك مهري، المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق، جامعة قالم، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار في الجزائر يومي 09-10/12/2014، ص ص 12 - 15.

في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، و كذا الاستثمارات التي تتجز في إطار منح الإمتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب.

إن مفهوم الاستثمار، وفق القانون الجديد، قد تحدد:

- بإقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛

- بالمساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

- باستعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية؛

وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقيته كلّ النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها ، كإقامة و إنشاء مشروعات جديدة و مستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي، والمساهمة في عمليات الخصخصة الكلية أو الجزئية أو نشاطات إعادة الهيكلة و المشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها و تأسيسها عن طريق المساهمات المالية و العينية. و من أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم و تطوير الاستثمار أنشأ القانون الجديد هيئتين أساسيتين للاستثمار:

المجلس الوطني للاستثمار CNI :

الذي أنشأ بأمر القانون 01-03 وهدفه ترقية تطوير الاستثمار، حيث يقترح الاستراتيجيات و أولويات الاستثمارات ، تكييف أرباح الاستثمارات في حال تغيير الشروط العلمية، و جميع المعايير اللازمة لتشجيع و تطوير نظام الاستثمارات، كما أنه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف صندوق دعم الاستثمار، و هذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة، و يتكون من وزارة المالية، التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي و الأمانة تحت رقابة ANDI

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية، مركزها بالجزائر العاصمة مع شبكة وكالات محلية في كامل التراب الوطني وتكلف بترقية و تطوير واستمرارية الاستثمارات، الاستقبال و المساعدة و إعلام المستثمرين الوطنيين و الأجانب، التأكيد من احترام الاتفاقات المتوقعة و تحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الاستثمار. وكل ما تقوم به هذه الوكالة بمساعدة الشباك الوحيد اللامركزي GUD الذي يهدف أساسا لتبسيط الإجراءات والقواعد لإنشاء مؤسسة، و في هذا الشباك هناك ممثل عن ANDI بمساعدته و ذلك بتزويده بجميع المعلومات اللازمة ومراقبة الملفات و المراسلات للمصالح المختصة. ويتكون مجلس إدارة الوكالة من ممثلين عن الوزارات الاقتصادية، ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و ممثلين لمنظمات أرباب العمل¹.

المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

أولاً: مؤشرات المناخ الاستثماري في الجزائر

1- المؤشرات الاقتصادية الكلية²:

- أ- الناتج الخام المحلي: 4,183 مليار دولار سنة 2011؛
- ب- الناتج الخام المحلي للفرد: 4820 دولار سنة 201. علما أن السوق يضم 37 مليون نسمة؛
- ج- توزيع الناتج الخام المحلي خارج قطاع المحروقات: 70% للقاع الخاص، و 30% للقطاع العام؛
- معدل النمو: 3% سنة 2011 ؛

¹ مراد صاولي، كشتي حسين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفرصة المناخ الاستثماري، -دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني حول : التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قلمة، يومي 09-10 / 2014، ص383.

² مرغاد لخضر، جوامع ليبية، دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر، الملتقى الوطني حول : التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر بعنوان دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر، جامعة قلمة، يومي 09_10 / 12 / 2014، ص206.

-المديونية الخارجية:4 مليار دولار سنة 2001 بعد أن كانت 4,32 مليار دولار سنة 1994؛

- معدل التضخم: 9,3 % سنة 2011 ؛

احتياطي الصرف: 160 مليار دولار سنة 2001 و 2,182 مليار دولار في مارس 2012

-حساب الميزان التجاري: فائض 7,40 مليار دولار ؛

- الجباية البترولية: حوالي 55% من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة أي ما يعادل 2,3070 مليار دينار سنة 2001 ؛

-سعر الصرف دولار/ دينار :77دج سنة 2001 .

وفي إطار انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، فقد جاءت المادة 32 أحكام جبائية مختلفة من المالية لسنة 2010 ، بمايلي: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الحواصل وفوائض القيمة الناتج عن التنازل عن الأسهم والأوراق المماثلة المحققة في إطار عملية الدخول للبورصة. الأمر الذي يؤكد على عزم الجزائر على تطوير منهجها، ومواصلة السير في التنمية ومواكبة النهج العالمي، بغية الوصول إلى مستويات نمو تمكنها من كسب ثقة الاقتصاد العالمي والمنظومة الاقتصادية ككل.

ب- البنية التحتية:

شبكة الطرق تقدر ب 107.000 كم، 80% منها مستعملة. و31 مطار مفتوح للطيران المدني، و13 منها متخصصة للطيران الدولي. وتتضمن على 11 ميناء متعددة الخدمات، من ضمنها ميناءين للنفط. وتتضمن على 4700 كلم من السكك الحديدية تصب في 200 محطة قطار؛

وتتوفر في الجزائر عدة مرافق للاتصالات، تنتوع بين هواتف أرضية وجوالة بالإضافة على الفاكس والتلكس وشبكة الانترنت، ويوجد حوالي مليون مشترك فعلي في شبكة الانترنت

على المستوى الوطني، 300 ألف منهم في خدمة الانترنت فائق السرعة، فيما بلغ عدد المستخدمين 8،1 مليون مستخدم للانترنت في الجزائر؛
95% من النطاق الجزائري ممن بالكهرباء و75% من المنازل المأهولة متصلة بشبكة الكهرباء، و 35% من المنازل متصلة بشبكة الغاز ويتربق ضمن المخطط الخماسي 2001-2015 تزويد 1500000 منزل بالغاز الطبيعي.

ج- الموارد الطبيعية¹

يبلغ معدل التعليم في الجزائر 97% من إجمالي السكان، حيث أن 7000.000 مسجلين في المدارس و 939.000 مسجلين في الجامعات و 464.000 مسجلين في التكوين المهني.
- المعدل المتوسط للنجاح في شهادة العليم الثانوي(البكالوريا) يقرب 40%. وهناك 120.000 متخرج صادر من أكثر من 80 مدرسة عليا، و 190.000 متخرج من التكوين المهني، صادر من 658 مؤسسة تكوين مهني؛
-التمويل المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر - رأس المال المتوفر يقدر ب 2.845.95 مليار مع نهاية سنة 2008 ؛

_ شبكة البنوك تتعدى الثلاثين بنك، 10 منها عمومية والبقية خاصة(محلية و أجنبية)؛
تبقى نقطة الضعف في هذه المؤشرات هو أن بقاؤها و استمرارها متوقف على وضعية أسعار النفط في السوق العالمية. لذلك يصبح أمر توقع ارتفاعها لتضاهي الدول النامية الأخرى التي تحقق أرقاما أكبر، أمرا صعبا حيث أن أهم الإمكانيات المتاحة في الجزائر غير مستقلة بالشكل الكافي².

¹مرغاد لخطر، جوامع ليبية، مرجع سبق ذكره، ص 207.

²مرجع نفسه، ص 207 .

ثانيا: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يتم تقييم الاستثمار الأجنبي بصفة عامة من طرف هيئات ومنظمات دولية من خلال عدة مؤشرات ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

أ_ **مؤشر مركب المكون للسياسات الاقتصادية:** تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالي فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة.

ويشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسة المالية، مجموعة السياسات النقدية، ومجموعة المعاملات الخارجية.

ويعرف المؤشر المركب -حسابيا- بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط سياسة المعاملات الخارجية ويكون تقييم المؤشر كما يلي:

_أقل من 1 عدم تحسن مناخ الاستثمار؛

_من 1 إلى 2 تحسن مناخ الاستثمار؛

_من 2 فما فوق تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

يلاحظ من خلال تقييم المؤشر تحسن كبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية، ويعود هذا إلى برامج الاصطلاحات الاقتصادية، وارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية، رغم هذا التحسن إلا أن الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم المؤهلات التي تتوفر فيها¹.

¹ حكيمة حلمي، نبيلة ساسان، 2014، مرجع سبق ذكره، ص57.

التقييم النوعي: مؤشر التنافسية تقرير يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي و المعهد الدولي للتنمية والإدارة في سويسرا منذ 1979 لقياس القدرة التنافسية للدول، وتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، بناء على ثلاث مؤشرات رئيسية تبني بدورها على مؤشرات فرعية

_ المتطلبات الأساسية وتشمل المؤسسات -البنية التحتية- بيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم؛

_ معززات الكفاءة: وتشمل التعليم العالي والتدريب -كفاءة سوق العمل- تطور السوق المالية- الجاهزية التكنولوجية- حجم السوق؛

وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية (2013-2014) في سبتمبر 2013، حيث احتلت الجزائر المرتبة 100 من بين 148 دولة وبمؤشر عام 3.79 محققة تحسنا عما كانت عليه سنة 2012 (المرتبة 110 وبمؤشر عام 3.7)

من هنا يتضح أن تحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري ظهر في بعض المؤشرات أهمها: البنية التحتية، الصحة و التعليم، حجم السوق، وأفضلها بيئة الاقتصاد الكلي، في حين مازالت التنافسية ضعيفة فيما يتعلق ببعض المؤشرات كمعززات الكفاءة (سواء في أسواق العمل أو السلع) وأسوأها في تطور السوق المالي وكذا في التطور التكنولوجي، ما جعل ذلك عائقا لتبؤ مراتب أفضل، فهي متأخرة عن دول أقلها إمكانيات وثروات مالية وفي حجم أسواقها، إلا أنها تتقدمها في الترتيب كالمغرب (المرتبة 77 ب 4.11 نقطة) وتونس (83 ب 4.06 نقطة)¹.

مؤشر الحرية الاقتصادية:

و صحيفة وال ستريت منذ عام 1995 و يستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد. و يستند إلى عشرة عوامل

¹ حكيمة حلمي، نبيلة ساسان، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

- معدل التعريفية الجمركية المرجح: السياسة التجارية، مدى وجود الحواجز غير الجمركية، درجة الفساد في الخدمة الجمركية.
 - الهيكل الضريبي للأفراد والشركات: العبء المالي للحكومة، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي¹.
 - الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد: درجة تدخل الحكومة، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات، الناتج الاقتصادي المتأتي من الحكومة؛
 - السياسة النقدية: مثل معدل التضخم؛
 - الاستثمار الأجنبي: مدى وضع القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المعاملة بالمساواة بحكم القانون بين المحلي والأجنبي، القيود على الملكية الأجنبية للأعمال؛
 - القطاع المصرفي والتمويل: ملكية الحكومة للبنوك، وجود قيود على إمكانية فتح بنوك أجنبية؛ الأجور والأسعار: قوانين الحد الأدنى للأجور، مدى تحديد الأسعار من قبل الحكومة؛
 - حقوق الملكية: مدى ضمان وحماية الملكية الخاصة قانونيا و استقلالية النظام القضائي عن التأثير الحكومي . قوانين وأنظمة العمل...
 - أنشطة السوق: السوداء مدى إنتشار التهريب، مدى وجود القرصنة في مجال حقوق الملكية الفكرية، العمالة المعروضة في السوق السوداء...
- و يتم منح أوزان متساوية للعوامل العشرة السالفة الذكر، ومن ثم يحسب مؤشر الحرية الاقتصادية بأخذ متوسط هذه المؤشرات وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 1 على 5 بحيث تدل الفئة الرقمية:

1- 1.95 حرية اقتصادية كاملة 2- 2.95 شبه كاملة حرية اقتصادية

¹ كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر-دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر، الملتقى الوطني حول: التنمية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالم، يومي 09-2014/12/10، ص 7 .

3-95 حرية اقتصادية ضعيفة 4-5 حرية اقتصادية معدومة.¹

المطلب الثالث: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 1: أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2011)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0.3349	11.6386	30	-	-
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	-	270	260	606.6	291.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	438	1196	1065	633.7	881.9
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1081.3	1795.4	1661.6	2593.6	2746.4
السنوات	2010	2011			
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	2264.4	2720.5			

- لا توجد معطيات المصدر بلال مومو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013، ص14.

¹ كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، مرجع سبق ذكره، ص8.

لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة (1992-2008) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية، فقد قامت الجزائر بوضع قانون جديد للاستثمار سنة 1993 بغية تحفيز الاستثمار الأجنبي وقد قدمت لأجل ذلك عدة مزايا مالية وجبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، ثم تم تعديل هذا القانون سنة 2001 ليفسح المجال واسعا للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي.

هذا وقد تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة. فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار، السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي¹.

أما الفترة (1996-2000) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة².

¹ كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² بلال مومو، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ثانياً: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، والجدول الموالي يوضح أهم دول مستثمرة في الجزائر.
جدول رقم 2: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

الدول	عدد المشاريع	حجم الاستثمار
أوريا	324	301997
الاتحاد الأوروبي	272	271118
فرنسا	121	39376
آسيا	48	513688
أمريكا	16	27490
الدول العربية	290	835745
إفريقيا	1	4510
استراليا	1	2954
متعددة الجنسيات	14	2600
المجموع	694	1688985

المصدر: كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، مرجع سبق ذكره

ثالثاً: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب قطاع النشاط الاقتصادي

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	مناصب الشغل
الزراعة	8	4747	514
البناء	75	48349	16196
الصناعة	260	1301292	45192
الصحة	6	13579	2196
النقل	17	12127	1497
السياحة	9	445592	13980
الخدمات	92	107049	12968
الاتصالات	1	89441	1500
المجموع	368	2022164	94043

المصدر: نورة بيريأ، عبد القادر ديش، مرجع سبق ذكره، ص543.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن معظم المشاريع الأجنبية اتجهت للقطاع الصناعي الذي يضم قطاع المحروقات وذلك بنسبة تقدر ب % 55.65 من العدد الإجمالي للمشاريع، يليها قطاع الخدمات بنسبة 19.66% وقطاع البناء بنسبة % 16.03 أما باقي القطاعات فنلاحظ عزوف المستثمرين الأجانب عنها¹.

¹ نورة بيريأ، عبد القادر ديوش، مرجع سبق ذكره، ص 543.

خاتمة الفصل:

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، والتي تمنح صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ارتفاعا خلال القرن التاسع عشر وبداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية.

ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، وقدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد إستقطابه، وبما أن العديد من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب الاستثمارات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

وواقعه في الجزائر

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من أبرز الخطوات التي إنتهجتها جميع الاقتصاديات، سواء الهادفة إلى التخلص من تغلغل الفقر في مجتمعاتها وتحسين الظروف المعيشية لها، أو تلك التي تسعى إلى السيطرة على نظام اقتصادي في طور التشكل بعد الحرب العالمية الثانية. حيث ظهرت العديد من النظريات التي تقوم بتفسيره وكذلك النماذج التي تبحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي .

وقمنا في هذا الفصل بتقسيمه إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وأهم النظريات المفسرة له.

المبحث الثاني: النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: تناولنا واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي

من خلال التعاريف التي أعطيت للنمو الاقتصادي الإلتقاء في نقاط معينة و الاختلاف في أخرى لكنها كانت كلها عموما تتفق على المعنى الإجمالي نفسه.

المطلب الأول: تعريف النمو و قياسه

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

فهناك من يرى أن النمو هو "توسع اقتصادي يتسم بالتلقائية الذاتية ويتمثل في الاتجاه المستمر لارتفاع نمو الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي والدخل القومي الحقيقي أو عبر الزمن.¹

ويمكن تعريفه كذلك، بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في محيط اقتصادي معين²

وعرف أيضا بأنه لا يعنى فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه الزيادة في الدخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي.³

ويقصد به الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطرة في الدخل نمو اقتصاديا⁴.

¹ برحومة عبد الحميد، تمار توفيق، أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، أبحاث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، يومي 10-11 نوفمبر 2009، الجزء 1، ص 77¹

² أشواق بن قود، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 63.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000، ص 51.

⁴ خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، 2014، ص 14

كما يعرف بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن¹. ويقصد به أيضا بأنه التغير الإيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة من الزمن².

ومنه يمكن إعطاء تعريف شامل عن النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد أو الأمة في محيط اقتصادي معين.

ثانيا: قياس النمو: إن قياس النمو الاقتصادي، يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهمها:

❖ المعدلات النقدية للنمو:

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية و الخدمات إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، و يعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات و الأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير و التضخم، و نسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، و يتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها مايلي³:

معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي بإستخدام البيانات المنشورة سنويا و ذلك بإستخدام العملات المحلية، و يكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي و معدل نمو الدخل الوطني، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2010، ص 270.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

³ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، 1999، ص 118.

معدلات النمو بالأسعار الثابتة¹ :

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لإرتفاع الأسعار و ظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار و يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم و يكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم إستخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة ، بل يتم إستخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، و بالتالي تقوم العملات المحلية و تحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، و كان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية و التي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطن، أما في مجال الخدمات و نظرا لعدم دقة إستخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى و التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة.

❖ مقارنة القوة الشرائية:

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص119.

الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي.

حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بأخذ هذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة¹.

المطلب الثاني: تعريف التنمية وقياسها

لقد تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية

فيرعفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي².

وتعرف طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال الفترة زمنية طويلة. وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع³.

من ثم فإن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيير القياسات الهامة في التغيرات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه وهذا يحسن في الدخل أو الإنتاج و يساعد على زيادة الإدخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، كما تشتمل التنمية الاقتصادية

¹ محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 120-121.

² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 55.

³ كامل بكري التنمية الاقتصادية ، كلية الاقتصاد، الإسكندرية، ص 63.

كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة.

كما تعرف التنمية على أنها : تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة ،والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع ،والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية¹.

وتعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة².

كما عرفت أيضا على أنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن³.

ثانيا: قياس التنمية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية إصدار مقياس للتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990، وهو يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، و العامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل، بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور و الإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اليثي، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003، ص20.

² أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص65.

³ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، جدارا للكتاب العلمي، عمان، 2006، ص 177.

أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في مؤشر الفقر التنموي الذي يرجع استعماله إلى التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 1997، ويهتم هذا المؤشر أساسا بالاختلافات و النقص في نفس مكونات أو عناصر التنمية، حيث أن الفقر التنموي يتمثل في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية و المتمثلة في رعاية صحية جيدة و مستوى تعليمي مرضي ومستوى معيشي عام مقبول لحد ما¹

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

ظهرت نظريات عديدة ومختلفة حول النمو الاقتصادي وسنتناول أربع نظريات للنمو الاقتصادي وهي كالآتي:

أولا: نظرية النمو الكلاسيكية

من أهم الاقتصاديين وعلى رأسهم آدم سميث، ديفيد، ريكاردو، روبرت مالتوس وجون ستوارت ميل وماركس، واستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة الكاملة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط، وحاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي مكابلي²:

1_ اعتقاد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل التغير في أحد العوامل أو جميعها، و اعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن

¹ كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص

بقية العوامل متغيرة، وبالتالي فإن عملية الإنتاج للأراضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، لكن صحة التحليل هي رهن بافتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

1- أعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) وأن تكوين رأس المال يعتمد على الإرباح، وإن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي؛

2_ أعتقد الكلاسيك وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، في حين أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال كما يلي¹:

أ_ تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان: يرى الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي وذلك باتجاه الأجور نحو الزيادة، وبالتالي معدل الأجر يزيد من حجم السكان؛

ب_ تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال: إن النمو السكاني يقود إلى ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور وانخفاض الإرباح و الادخار، وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال؛

و لاشك أن مدى تحقق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية هو رهن بتحقق افتراضات غير واقعية حالياً، كافتراض وجود المنافسة التامة والاستخدام الكامل.²

¹ حربي محمد موسى عريقات، التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، 2014، ص 16.

² مرجع نفسه، ص ص 116_ 117.

3_ إتجاه الإرباح نحو الانخفاض: يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه نحو الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، و السبب طبقا لأدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين؛

4_ إعتقاد الكلاسيك بأن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي عندما تكون هناك سوق حرة؛

5_ حالة الثبات: إذن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الوارد الطبيعية و المنافسة فيما الرأسماليين؛

6_ الحجة إلى العوامل الاجتماعية و المؤسسية المواتية للنمو: أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة و المواقف والخرافات وتحديد حجم العائلة. وفي النهاية اعتبر الكلاسيك أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وان الإرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود من أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي وأيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة¹.

ثانيا: نظرية النمو النيو كلاسيكية

¹ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 117_ 118.

يتأسسها ألفريد مارشال الذي جمع بين العرض و الطلب لتحديد التوازن والقيمة كما أضاف العديد من الأفكار إلى المدرسة الكلاسيكية لتصبح بعدها ما يعرف بالمدرسة النيو كلاسيكية وكان للاكتشاف في الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر أثر كبير على الفكر الاقتصادي والذي ظهرت ملامحه فيما يلي:

أ_ تحقق معدل نمو مرتفع؛

ب_ تحقق إمكانات للنمو المستمر بإستخدام الفن الإنتاجي المتقدم؛

ج_ ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف؛

هذه الحقائق كانت تمثل تعارض واضح مع ما تتوقعه وتفترضه النظرية الكلاسيكية لذلك بدأت تظهر الأفكار النيوكلاسيكية و التي تؤكد على أن الارتباط التقليدي أخذ يتلاشى، وأن حجم السكان لا يتغير مع تغير الدخل الفردي، كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال، كما تفترض النظرية النيوكلاسيكية أن حجم السكان و حجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي الذي يؤثر في معدل النمو يتجدد بعوامل خارج الاقتصاد¹.

وأهم ما جاءت به النظرية النيو كلاسيكية هي عملية تكوين رأس المال من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي حيث تفترض النظرية إمكانية الإحلال بين رأس المال و العمل، ومن العوامل المشجعة لتوسيع الإنتاجية هي السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية، وأن التنمية عملية تدريجية و متناغمة وتراكمية. وبخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية يتمثل أولها في أن معدل نمو الإنتاج يتحدد بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل في الوحدات الكفوءة، المحدد خارج النموذج ومعدل النمو مستقل عن معدلي الادخار و الاستثمار. ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال الناتج (y/k) أو معدل أقل لإنتاجية رأس

¹ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص120

المال (v/k) وذلك بسبب الفرضية النيو كلاسيكية الخاصة بتناقص عوائد رأس المال، وكما يفترض النيو كلاسيك أن مستوى الدخل الفردي يعتمد على الادخار و الاستثمار، وذلك لان معدل دخل الفرد يتغير طرديا مع معدل الادخار و الاستثمار وسلبيا مع معدل السكان.

وفي الأخير ترى النظرية وجود علاقة سالبة بين (k) و (y/k) لدى البلدان التي تعطى فيها تفضيلات للادخار (بالنسبة للاستهلاك)، والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، مما ينتج نمو أسرع للبلدان التي لا تتوفر على كميات كبيرة من رأس المال على عكس البلدان التي تملك كميات كبيرة منه.¹

ثالثا: نظرية جوزيف شومبتر في النمو الاقتصادي:

يعتبر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي حيث يرى أن اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية، وذلك لسببين: أولهما توسيع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، والثاني أنه مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار و الدخل النقدي مما يزيد من خطر الابتكار. ويصف شومبتر خمسة أنواع من الابتكارات وهي :

1_ تقديم منتج جديد؛

2_ تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛

3_ الدخول سوق جديدة؛

4_ الحصول على مصدر جديد للموارد الخام؛

5_ إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة إبتكار.

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 66_68.

وتتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر، هي الابتكار والائتمان المصرفي و المنظم الذي اعتبره أساس الابتكار و أهم عنصر من عناصر النمو¹.

وقد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار :

الأول: الاستثمار التلقائي و الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي .

الثاني: الاستثمار التابع و الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، فالاستثمار التابع يتحدد بالربح و الفائدة وحجم رأس المال القائم، ومن هنا يقترب شومبيتر من التحليل النيو كلاسيكي الذي يعتبران حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال، والفائدة على رأس المال، أما الاستثمار التلقائي فيعتبره شومبيتر المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتحديد.

أما بخصوص آراء شومبيتر حول نهاية الرأسمالية فإنه يؤكد بأنه يمكن للرأسمالية أن تحافظ على نفسها طالما أن المنظمين يتصرفون كالفارسان والرواد، ولهذا فان نهاية الرأسمالية في نظر شومبيتر يتم على ثلاث قوى :

أ_إنهيار الوظيفة التنظيمية؛

ب_تحلل العائلة البرجوازية ؛

ج_تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي².

ثالثا: التحليل الكينزي:

¹ مدحت القرشي، مرجع نفسه، ص ص: 69_72.

² حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124.

يمكن القول أن التحليل الكينزي للنمو لم يصل إلى حد وضع نموذج خاص في هذا المجال على غرار نموذج هارود -دومار على سبيل المثال، إلا أن تحليله اهتم بدراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية فقد أهتم التحليل الكينزي. بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال حيث يعتمد على الاستثمارات سواء الإنتاجية أو غير الإنتاجية الخاصة أو الحكومية بصفاتها خالقة للدخل و تشكل أساس نمو الدخل الوطني في المدى القصير وأيضاً تعتبر بمثابة العامل الرئيسي المضاد للآزمات ، فالاستثمارات في النماذج الكينزية للنمو تعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل . وباعتبار أن الدخل هو جزء من قيمة الإنتاج الكلي ومن ثم فإن أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلي وهذا لا يتأتى إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني أي زيادة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في قيمة وكمية الإنتاج، من هنا تبرز أهمية الاستثمار العيني باعتباره مفتاح تحقيق أي معدل سريع للنمو الاقتصادي .

المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي

المطلب الأول: نموذج هارود - دومار Harrod - Domar

لقد حاول كل من هارود - دومار Harrod - Domar البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، وانطلاقاً من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط، وباستخدام دوال إنتاج تتسم وتتميز بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة، وانطلاقاً من شرط النمو

الثابت عند مستوى التشغيل الثابت، تم صياغة أفكار Harrod - Domar في شكل نموذج يظهر أن¹:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{رأس المال/الناتج}}$$

وبعد مفهوم معامل رأس المال أو نسبة رأس المال /الناتج من المفاهيم الأساسية في نموذج Harrod - Domar ، ويعرف ذلك المفهوم بأنه حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل، أو حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة، ويتكون النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي على النحو التالي:

يعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل.

$$S: \text{الادخار الإجمالي} \quad s = sy \dots \dots \dots (1)$$

s: الميل المتوسط للادخار

Y: الدخل الوطني

$$K: \text{رأس المال} \quad I = \Delta K \dots \dots \dots (2)$$

الاستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال.

$$v = \frac{K}{y}$$

$$V = \Delta k = v_y \rightarrow \frac{\Delta k}{\Delta y} \dots \dots \dots (3)$$

V: معامل رأس المال

وأن الإدخار الوطني الإجمالي s يجب أن يساوي الاستثمار الوطني I

$$I = S \dots \dots \dots (4)$$

¹ بيوض العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية-دراسة مقارنة : الجزائر، تونس، المغرب، شهادة ماجستير، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص65.

$$I = \Delta K - V_{\Delta y} \dots\dots\dots(5)$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على الشكل:

$$S = sy = V_{\Delta y} = \Delta K = I \dots\dots\dots(6)$$

أو ببساطة تكون كالتالي:

$$sy = V_{\Delta y} \dots\dots\dots(7)$$

حيث أن معدل النمو g هو: $\frac{\Delta y}{\Delta y}$

ومنه رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي وبالتالي يصبح معدل النمو كالتالي¹:

$$g = (I_d + I_f / y) / K$$

$$g S = \frac{s}{k} + (I_f / Y) / K$$

$$S = \frac{I_d}{y}$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الإدخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، أهمها الاستثمار الأجنبي (مباشر، غير مباشر)، أو تقوم تلك الدول بالتنازل على النمو المستهدف، أو رفع سعر الفائدة على الودائع، أو اللجوء إلى الإقتراض المحلي أو الأجنبي، أما البديل الرابع والذي يعتبر أكثر أهمية ومنطقية يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة. فاعتماد تلك الدول على الاقتراض يؤدي بها إلى تحمل أعباء إضافية لخدمة الديون، أما إعتمادها على رفع معدلات الفائدة، فإنه سيؤثر على الاستثمار المحلي، وأخيرا فإن تنازل

¹ رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، إقتصاد دولي، 2008، ص80.

تلك الدول على معدل النمو المستهدف فإنه يتسم بعدم المنطقية، كما أكد ذلك روستو، وأن الدولة تكون في مرحلة الانطلاق إن كانت قادرة على ادخار من 15% إلى 20% من الناتج فإن النمو الاقتصادي ممكن أن يحدث بمعدل أسرع من تلك الدول الأقل ادخارا، هذه الأخيرة ولتغطية النقص الفادح في الادخار فإنها تلتجئ إلى المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي كما أشار هارولد إلى التغيير التقني الطبيعي، من خلاله يتم اكتشاف طرق إنتاج جديدة ضمن دالة الإنتاج، وهذا ما يدل على دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبه من تكنولوجيا عالية وراقية تساهم في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج.

المطلب الثاني: نموذج سولو ونموذج النمو الداخلي

من خلال نموذج سولو، تم دراسة حركية النمو المتوازن عند الإستخدام التام لرأس المال، العمل. حيث تمثلت فرضيات نموذج سولو فيما يلي:

فرضيات النموذج¹ :

فرض سولو الفرضيات التالية :

الإنتاج دالة لعنصر العمل ورأس المال $Y=f(K, L)$

موجبة $F' > 0$ الانتاجية الحدية

-تناقص الغلة أي المشتقة الثانية أقل من الصفر $F'' < 0$

-أن العمل ينمو بنسبة ثابتة n

كما يفترض سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا ب s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب $dk(t)/dt = syt$ وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n . بالإضافة إلى سوق العمل في توازن على المدى الطويل، ومنه

¹ أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص ص 86 88.

فان المتغيرة L تمثل كل من العرض و الطلب ويمكن كتابتها $df(t)/dt = nit$ ، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في المردودية العمل At بزيادة آسية $e^{\lambda t}$ فان الزيادة الحدية من رأس المال تكون كالآتي:

$$\frac{dk_t}{dt} = sf(k_t) - (nf\lambda)k_t \dots (1)$$

عرض النموذج¹:

دالة الإنتاج تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (y) ، ورأس المال (k) ، العمل (L) ، ومردودية (A) العمل إذا تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج التي تعطي بالعلاقة التالية:

$$Y(t) = F(K(t), A(t)L(t))$$

حيث t تمثل الزمن.

من الخصائص هذه الدالة هو أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، ويتغير الإنتاج في الزمن وفقا لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها ذلك بواسطة كميات المعطاة من رأس المال والعمل والتي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني، والذي يتم زيادة حجم المعرفة أما جداء At يعبر عن العمل الفعلي ويطلق A على التقدم التقني الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، إذا يجب على أن تكون النسبة $\frac{K}{L}$ ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل بناءا على المعطيات التجريدية، كذلك من خصائص دالة الإنتاج الإنتاجية الحدية لعنصري العمل ورأس المال تؤولان إلى الصفر إذا ما عنصر المال ورأس المال (على التوالي) إلى ما

¹ رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، ص 81.

لانهائية، تؤولان إلى ما لانهاية إذا ما عنصر المال ورأس المال (على التوالي) إلى الصفر أي¹:

$$\lim_{K \rightarrow \infty} (f, k) = \lim_{L \rightarrow \infty} (F, L) = 0$$

$$\lim_{K \rightarrow 0} (f, k) = \lim_{L \rightarrow 0} (F, L) = 0$$

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـ S لنسبة الادخار فإن الزيادة في رأس المال تكتب كما يلي: $dk(t)/dt = sY(t)$

وإذا افترضنا أن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n ، إضافة إلى أن سوف العمل هو في التوازن في المدى الطويل. وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها كالآتي: $dL(t)/dt = nL(t)$ ، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في At بزيادة آسية $e^{\lambda t}$ ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي:

$$dK(t)/dt = sf[K(t)] - (n + \lambda)k(t)$$

ومنه فإن نمط النمو النظامي يعرف بالقيمة k^* حيث

$sf(k^*) = (n + \lambda)k^*$ ، فنكون بصدد الحالة النظامية عندما تنمو عدة متغيرات بمعدل ثابت أي: $(dk(t)/dt = 0)$.

ثانيا: نموذج النمو الداخلي (الحديث²)

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثّة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، حيث لم تفلح هذه

¹ كريمة قديري، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

² مرجع نفسه، ص 47.

النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي.

نموذج رومر

تمكن رومر 1986 من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية ، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن ، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية ، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجي، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد ، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة i بالمؤشر A_i هذا يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد ، والذي بدوره يتناسب مع التغير في k_i لمخزون رأس المال ، ومنه دالة الإنتاج هي¹:

$$Y_i = F(k_i, KLi) \dots\dots\dots$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص و وفرات الحجم ثابتة ، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كانت كل من K و Li ثابتة ، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ k_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ Li فإن دالة الإنتاج

¹ كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص48.

، متجانسة من الدرجة واحد في k_i و k وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص¹:

$$Y_i = A \cdot (K_i)^\alpha \cdot (KLi)^{1-\alpha}.$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

وبوضع $y_i = Y_i/L_i$ ، $k_i = K_i/L_i$ ، $k = K/L$ ثم بوضع فيما بعد $y = y$ و k_i/k

النتائج

المتوسط هو:

$$y/k = f(L) = A \cdot L^{1-k}$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة ل k_i بتثبيت k و L وبتعويض $KI=K$ نتحصل على²:

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط ب K وعليه فإن

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميل نحو تناقص المردودية ، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$.

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

$$da/dt = w + ra - c - na$$

W تمثل مردودية الأصل r تمثل الأصول للفرد a تمثل الأجر:

² كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص48.

$$r = p - \frac{(c)cu''}{u'(c)}$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية

$$u(c) = \frac{(1 - \theta)}{(1 - \theta)}$$

حيث عندما ترتفع فإن العائلات تتحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\theta$ ، وبالإستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$(c'/c) = (1/\theta)(r - P)$$

وبتعويض قيمة r نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز:

$$gc = (1/\alpha) (A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - P)$$

يمكن الحصول على لأعظميه الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزافية إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

المطلب الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

لقد سبقت الإشارة إلى أن الدول النامية تسعى جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها. ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب للإمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومنتزيدة للعمل (وكذلك مع كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب).

كما أن دخول الشركات متعددة الجنسيات لها مجموعة من الآثار على العمالة

منها:

- خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة. من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة. وهذا سيؤدي إلى خلق مشروعات وطنية جديدة ، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
- أن الشركات الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة. وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة التي تسمح لها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة.
- أن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة.
- نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات (بالمقارنة بنظيرتها الوطنية) فإنه من المحتمل جدا أن تهرب العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية.
- أن نجاح الحكومة في اختيار نوع التكنولوجيا المناسب سوف يؤدي إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.
- أن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيرة العمالة في المنطق الحرة يخلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة إقتصاديا داخل الدولة.¹

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية:

هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إلا أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصريف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالمقابل يحتاج الاستثمار إلى مدخلات قد لا تكون موجودة في

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ص 147-150.

السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج ، وهذا ما يكسب قطاع التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع والخدمات.¹

وهنا تجدر الإشارة التفريق بين الأثر المباشر والأثر الغير مباشر :

أ- الأثر المباشر.

بسبب إمتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود للتصدير نحو الخارج، وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي .

ب- الأثر الغير المباشر

أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبها عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها :

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية .²

- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات الأجنبية في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها .

¹يونس دحماني ، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية للواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2010، ص 111.

²رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي :

لقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالإنتاج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف k وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث

$$I = I_d + I_f \quad \text{أن:}$$

وتشير I إلى الاستثمار المحلي الإجمالي، I_f تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر و I_d تمثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة ونتيجة للإتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدول المضيفة فان هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي للاستثمار المحلي .

1-أثر الإحلال : قد تؤدي المنافسة إلى زوال الشركات المحلية، لفوارق تكنولوجية.

2-أثر التكاملية: صمود الشركات المحلية أمام المنافسة القوية للمستثمر الأجنبي ¹.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر

إن لجوء الجزائر إلى القيام بالإصلاحات كان نتيجة لمجموعة من الضغوطات التي جعلت من هذه الإصلاحات ضرورة حتمية وقد عانت الجزائر العديد من المشاكل منها انخفاض معدل النمو وارتفاع الديون الخارجية والتضخم والبطالة ونقص التمويل.

المطلب الأول: الإصلاحات لفترة التسعينات

¹ رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره ، ص 97-98.

أولاً: التعديل الهيكلي الأول (أفريل 1993-أفريل 1994)

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسسات الدولية لمدة سنة. وقد اتخذت عدة ذات طابع كلي، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر (الإرهاب)، وارتفاع المديونية، وارتفاع التضخم؛ إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى، من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها¹:

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية؛

- تثبيت كتلة أجور الوظيفة العمومي وضبط الإنفاق العام؛

- إيجاد آليات وميكانزمات الانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات)؛

- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50%

- وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5؛

- اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت نسبياً وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي. ومن بين هذه المؤشرات مايلي

• انخفاض في عجز الميزانية من 7,8% سنة 1993 إلى 4,4% سنة 1994

• انخفاض معدل التضخم إلى 5,38%

• تحسين احتياط الصرف 64,2 مليار سنة 1994

¹ كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، قسم علوم التسيير، جامعة وهران، جانفي 2005، ص8.

- تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعرض 5 فنادق إلى الخصخصة.¹

ثانيا: التعديل الهيكلي (1995-1998)

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط، وهذا بإقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسهيل العملية الإنتاجية في القطاعين العام والخاص والعمل على إعادة الهيكلة في البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني ففي مجال الاستقرار الاقتصادي فإن برنامج التكيف الهيكلي عمل على الاستمرار في الإجراءات السابقة المتعلقة ببرنامج التثبيت الاقتصادي بالاعتماد على²:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام (PIB) خارج المحروقات.
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3% .
- أن يعادل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات.

كما تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في:

- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996 و 1.3% في سنة 1997 ، مع تحقيق عجز يقدر ب 1.4 % في سنة 1995 .
- تحقيق معدل نمو 3.9%، و4%، و4.5% خلال السنوات 1995 و96 و97 على التوالي.

¹ كريالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص9

² كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص 9.

- إنخفاض معدل التضخم من 21.7%، و 18.7%، و 7% خلال 95، 97، 96 إن هذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية.
- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82 % في سنة 1993 إلى 24 % في سنة 1997¹.

الطلب الثاني: الإصلاحات خلال الألفية الثالثة

أولاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية².

ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009)

¹ كريالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق ص 11-12.

² خير الدين معطي الله، سامية بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 4.

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو يمتد من سنة 2005 إلى 2009 جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة¹.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي

هذا البرنامج خصص له غلاف مالي قدر ب 21.214 مليار دينار، ويشمل هذا البرنامج شقين هما:

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار؛
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 9700 مليار دينار.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن 40% من موارد البرنامج موجهة لتحسين التنمية البشرية ضمن جملة من المحاور الأساسية، و40% أيضا خصصت لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية. بينما تتوزع 20% المتبقية بين تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير اقتصاد المعرفة².

وتتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع إنشاء مناصب العمل؛
- تطوير اقتصاد المعرفة³.

¹ خير الدين معطي الله، سامية بزازي مرجع ، ص13.

² مرجع نفسه، ص22.

³ نظيرة قلادي، محمد الأمين وليد طالب، دور المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة خلال الفترة (2001-2004)، أبحاث المؤتمر الدولي: أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص13.

المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2013)

الجدول رقم 4: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	%
1990	0829.62045098370	80,0
1991	9784.45715368143	20,1-
1992	8691.48003297248	8,1
1993	2384.49946456681	1,2-
1994	1669.42542573602	89,0-
1995	6543.41764054034	89,0-
1996	2845.46941496308	09,4
1997	8881.48177861890	09,1
1998	1819.48187780126	10,5
1999	0702.48640613515	20,3
2000	3718.54790058957	20,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي سلبي من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994 و 1995 وهذا نظرا للحالة التي عاشتها الجزائر في أوائل التسعينات مع انخفاض أسعار النفط، ونقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة الحالة الأمنية للبلاد، وارتفاع المديونية الخارجية، بالإضافة للوضع السيئة والمتدهورة للقطاعات المنتجة.

قد استمر النمو الاقتصادي في الانخفاض إلى غاية 1994 الذي يعتبر تاريخ انطلاق برنامج التعديل الهيكلي في طار اتفاقية STAND BY مع صندوق النقد الدولي، حيث بدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات موجبة، وهذا جراء سياسة الإنعاش الاقتصادي وكان

ذلك إبتداءا من سنة 1995 حيث بلغ أكبر قيمة في هذه الفترة 5.1 % ثم تراجع بعد ذلك ليبلغ 2،2%.

ثانيا: الفترة ما بين 2001-2013

جدول رقم 5: يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	%
2001	54744716706,3542	-2,00
2002	56760288961,5829	1,32
2003	67863832648,2897	8,33
2004	85324997369,5015	12,24
2005	103198650297,779	16,12
2006	117026655313,743	10,54
2007	134977867931,582	6,39
2008	171000162581,484	15,76
2009	137211795394,166	-11,16
2010	161207304960,455	16,11
2011	199070864637,558	17,78
2012	204331017992,08	5,62
2013	210183410526,104	2,42

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2014.

عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة وذلك راجع أساسا إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق

النقد الدولي، والتي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم¹.

ومن خلال الجدول فإن معدل النمو الاقتصادي كان يقدر بـ 2,00 - % سنة 2001 وهي نتيجة ضعيفة جدا، لكنه بدأ بالتحسن تدريجيا ليبلغ 8,33 % سنة 2003،

ويرد هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003²، ويواصل بعد ذلك ارتفاعه إلى غاية سنة 2005 ليبلغ ما نسبته 16.12 % لكنه لم يستمر طويلا ليسجل أكبر انخفاض له سنة 2009 حيث بلغت نسبته 11.16 % ليقفز بعد ذلك قفزة نوعية ويسجل أعلى معدل له خلال الفترة 2001-2013 بـ 17,78 % ليبلغ في سنة 2013 ما نسبته 2,42 %.

¹ بودخدخ كريم، أثرسياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2001-2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010، ص 181.

² صالح مكناش، أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 13.

خلاصة:

النمو الاقتصادي عبارة عن نتاج كمي لسياسات التنمية الاقتصادية، حيث تناول الفكر الاقتصادي هذا المفهوم كما أعطيت له الكثير من النظريات المفسرة له والنماذج حيث يعتبر نموذج هارود-دومار أن الادخار ومن ثم الاستثمار أهم محددات النمو الاقتصادي، كما يعتمد سولو في نموذجه على العمل ورأس المال، في حين ترى نماذج النمو الداخلي أن ومن خلال دراستنا للنمو الاقتصادي في الجزائر استخلصنا أن الجزائر لم تستطع مواكبة النمو الاقتصادي العالمي بالرغم من إمتلاكها على ثروات هامة وعديدة منها البترول الذي يعتبر أهم مصدر للثروات.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر الاستثمار

الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي

تمهيد:

بعدما تطرقنا إلى الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صورة نماذج رياضية تسهل عملية القياس الكمي، ولقد تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تعددت الطرق المستخدمة في عملية قياسه، وتبعاً لهذا فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون، فمنهم من توصل إلى علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، في حين أشار البعض إلى وجود علاقة عكسية بينهما، كما توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لهذا سوف نحاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، لهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القياس الاقتصادي.

المبحث الثاني: نماذج الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد.

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي يبين العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

خاتمة

من خلال دراستنا لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، لاحظنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، حيث عرف إهتماما كبيرا من طرف العديد من الدول خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية أكثر منه في الدول المتقدمة وذلك لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

وتعد الجزائر من الدول المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل مواكبة ما هو سائد عالميا من إستخدام واسع للحوافز في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والظفر بمزاياه، حيث عملت على إصدار عدة قوانين وتشريعات، من أجل تسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للإقتصاد الوطني.

- من خلال الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر لاحظنا أن النموذج يتسم باللوغارتمية .

- ومن خلال نتائج النموذج وجدنا أن 99% من التغير الحاصل في النمو الناتج المحلي الإجمالي تفسره التغيرات الحاصلة في كل من سعر الصرف، معدل الفائدة، الواردات، كما يشير 1% إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

- المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في سعر الصرف، معدل الفائدة، والواردات وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية .

- تعد الواردات أكثر المتغيرات تأثيرا على الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إحصائية ستيودنت.

- لا توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي لأن معظم الاستثمارات توجه إلى قطاع المحروقات.

وفي ضوء ما تقدمت به نتائج هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

قائمة المراجع.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

2- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

3-أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2002؛

4-أشواق بن قدود، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013؛

5-جمال الدين فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 ؛

6-دومينيك سالفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993؛

7-وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006؛

8-حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار الايزوري، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007،

9-حربي محمد موسى عريقات، التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان ، 2014؛

الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007

كامل بكري التنمية الاقتصادية ،قسم الاقتصاد ،الإسكندرية

13-مبارك سلوس ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001؛

- 14-مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007؛
- 15-موسى بودهان ، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، 2006؛
- 16-محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، 2006،
- 17-محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد ،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مصر، الإشعاع الفنية ، 1999 ؛
- 18-محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية دراسات (نظرية وتطبيقية)، الإسكندرية، قسم الاقتصاد ،كلية التجارة ، الإسكندرية، 2000؛
- 19-محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اليثي ،التنمية الاقتصادية ،الإسكندرية،الدار الجامعية بالإسكندرية ،2003؛
- 20-مروان شموط، كنجو عبود كنجو: أسس الاستثمار، جامعة القدس المفتوحة، 2008؛
- 21-سمير عبد العزيز، الاقتصاد القياسي(مدخل في إتخاذ القرارات)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ص36 37؛
- 22-عبد الحميد برحومة ، تمار توفيق،أبحاث الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ،يومي 10-11 نوفمبر 2009 ،الجزء 1؛
- 23- عبد الله خبابة ، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، 2014،
- 24-عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007؛

25- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2010؛

26- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001؛

27- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989؛

28- عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، كلية التجارة، الإسكندرية، 1998.

29- عبد السلام أبو قحف، الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية،

30- عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،

31- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003،

32- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008-2009؛

33- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الناشر دار الجامعة، الإسكندرية،

34- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994؛

35- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004؛

36- صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997؛

37-خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، 2008؛

ثانيا: الرسائل والأطروحات

38-يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة تحليلية للواقع

والآفاق"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم

الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2010؛

39-كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر

2001-2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نفود

ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، الجزائر، 2010؛

40-كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة

ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011؛

41-سمير بن محاد، استهلاك الطاقة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية- مذكرة ماجستير،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009،

42-العبد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية

المستدامة في الاقتصاديات المغاربية-دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب، شهادة

ماجستير، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011؛

43-عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر مذكرة ماجستير، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008؛

44-رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس،

الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاد دولي،

2008

ثالثا: الملتقيات

- 45-حكيمة حلمي، نبيلة ساسان، **الاستثمار في الجزائر: تقييم لمناخه وقراءة في ملامحه**، الملتقى الوطني حول : التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر بعنوان دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09_10 /12 /2014؛
- 46-كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخصخصة في الدول المتخلفة**، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل. الشراكة العربية - الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 8-9/ماي/2004.
- 47-كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر
- 48-لخضر مرغاد، **جوامع ليبية، دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر**، الملتقى الوطني حول : التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر بعنوان دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09_10 /12 /2014؛
- 49-مسعود كسرى، **طهراوي دومة علي، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر- دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر**، الملتقى الوطني حول: التنمية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09-10/12/2014؛
- 50-مراد صاولي، **كشتي حسين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفرصة المناخ الاستثماري**،-دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني حول : التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09-10 / 2014؛
- 51-نظيرة قلاوي، **محمد الأمين وليد طالب، دور المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة خلال الفترة (2001-2004)**، أبحاث المؤتمر الدولي: أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001-2004)، جامعة سطيف 1، يومي 11-12مارس 2013؛

52-فريد طهراوي، بن البار محمد، محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، الملتقى الوطني حول: التنمية وترقية الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)، جامعة قالم، يومي 9-10 نوفمبر 2014؛

53-صالح مخناش، أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013؛

54-شريف غياط، عبد المالك مهري، المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق، جامعة قالم، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار في الجزائر يومي 09-10/12/2014؛

55-شريف بن قنة، محلب فايزة، جاذبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة، 28-29/10/2014؛

56-خير الدين معطي الله، سامية بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013؛

المجلات

57-كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، قسم علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، جانفي 2005؛

- توسيع نطاق الإعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق البرامج والخطط الحكومية المرسومة، بإدراجه في جملة الوسائل المعتمدة خصوصا في حالة الاقتصاد الجزائري الموجه تقريبا كليا بالجهود الحكومية؛
- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الأنترنت من أجل توحيد مصادرها وإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية، مع ضرورة تحديثها؛
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار، مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الإحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري؛
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، وأخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق؛
- على الدولة الجزائرية أن توجه الاستثمارات الأجنبية إلى مختلف القطاعات غير قطاع المحروقات؛
- الإستفادة من تجارب الدول النامية الناجحة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أفاق الدراسة:
- دراسة تحليلية قياسية للنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي.
- إقتراح نموذج معادلات أنية لتفسير علاقة النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- إقتراح قياس الموضوع بنماذج VAR.

وفي الأخير ما يمكن قوله، أنه مهما كانت البيانات والعلومات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابل للإنقاد والتحسين، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا وأدق تحليلا، ولكل درجات مهما عملو.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القياس الاقتصادي

يعد الاقتصاد القياسي التحليلي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، وتستعمل طرق القياس الاقتصادي لتقدير معالم النموذج، إختبار الفرضيات الموضوعية حول النموذج. وتعميم التنبؤات.

المطلب الأول: تعريف القياس الاقتصادي

سوف نتناول في هذا المطلب مجموعة من التعاريف للقياس الاقتصادي وأهدافه. لقد أستخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مرة عام 1926، ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي Ranger Frischer¹. إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي يوناني وهي كلمة مكونة من جزئين، أي *Economic* اقتصادي و *Metrics* وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية، و في حين يرى البروفسور أوسكار لانك *Osker Lang* بأن أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم *Bio Matrics* الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علماً مستقلاً بحد ذاته². كما يعتبر القياس الاقتصادي فرعاً من فروع علم الاقتصاد. حيث يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية، ويعتبر أداة توفيقية مابين النظرية الاقتصادية، الرياضيات الاقتصادية والإحصاء، لكنه يختلف تماماً عن كل هذه الفروع، ويعتمد باحثو القياس الاقتصادي على مبادئ النظرية الاقتصادية عند بنائهم لنموذج القياس الاقتصادي *Econometric Model* مستعملين النظرية الإحصائية وتقنيات القياس الاقتصادي، ومن ثم يختبرون ميدانيا بعض العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تطبيق

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008-2009، ص3.

² وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص22.

القياس الاقتصادي على عدة ميادين مثل العلوم الإجتماعية والإنسانية، الصحة، النقل وغيرها.¹

حيث عرف القياس الاقتصادي من قبل دومينيك سالفاتور بأنه تكامل للنظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف إختبار فروض عن الظواهر الاقتصادية ، وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية أو التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات أو الظواهر الاقتصادية.²

كما يعرف بأنه إمتداد للنظرية الإحصائية بما يجعلها أكثر ملائمة لأغراض البحث القياسي بهدف تشخيص العلاقات الاقتصادية واختبار مدى اتفاقها مع الواقع واستخدامها في التنبؤ بالظواهر الاقتصادية وبالتالي المساهمة في صياغة السياسات الاقتصادية بشكل سليم.³

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي

لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:

أولاً: الإختبار للنظرية الاقتصادية

و هو اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتم إستخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة إختبار صحة تلك النظريات وإتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى إختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لإختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع.⁴

¹ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص1.

² دومينيك سالفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص10.

³ أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان -الأردن، 2002، ص8.

⁴ وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص25.

ثانياً: إتخاذ القرارات ورسم السياسات

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات وإتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلومات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في إتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلومات التي تساعد في عملية المقارنات، وإتخاذ القرار المناسب¹

ثالثاً: التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية

يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلومات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن إتجاهات هذه المتغيرات مستقبلاً². هذه الأهداف ليست بالضرورة مكاملة لبعضها، ولكن الباحث القياسي في دراسته التطبيقية عليه أن يعمل على دمج أو التوفيق بين هذه الأهداف

المطلب الثالث: منهجية البحث في القياس الاقتصادي

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلومات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثراً في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة تعيين النموذج:

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس المعاملات باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية. وتتطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات أهمها:

أ- تحديد متغيرات النموذج.

¹ وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، مرجع سبق ذكره، 2003، ص28

² حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2007، ص20

ب- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

ج- تحديد التوقعات القبلية.

❖ تحديد متغيرات النموذج:

يجب على الباحث عند دراسته لظاهرة اقتصادية ما تحديد متغيراتها حتى يتسنى له صياغتها في النموذج، ولعل من أهم هذه المصادر النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة أن دراسات قياسية سابقة في نفس المجال، ونظرا للصعوبات التي نواجهها في تحديد المتغيرات أهمها صعوبة القياس فإنه لا يمكن إدراج جميع هذه المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، لهذا يتم الإكتفاء بالمتغيرات الأكثر أهمية.¹

❖ تحديد الشكل الرياضي للنموذج

يقصد بتحديد الشكل الرياضي للنموذج عدد العلاقات التي يحتويها النموذج فعلى الباحث أن يقرر ما إذا كانت الظاهرة موضوع البحث يمكن تفسيرها بنموذج مكون من علاقة واحدة أو من عدد من العلاقات التي تتفاعل سويا لتكوين الظاهرة والدارس للنظرية الاقتصادية يستطيع أن يلاحظ بأنها لا تقرر دائما وبطريقة صريحة عدد العلاقات التي تلزم لتفسير ظاهرة من الظواهر.²

ولتجنب هذا الخطأ يجب القيام بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة المكونة للنموذج ثم رصد هذه البيانات في شكل إنتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد المتغيرات المستقلة على المحور الآخر، ومن خلال معاينة شكل الإنتشار يمكن الحكم مبدئيا على نوع العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل هل هي خطية أم غير خطية، وعلى هذا الأساس يتم اختيار شكل النموذج لكن يصلح هذا الأسلوب في حالة متغيرين فقط. ولهذا يستعين الباحث في تحديد المعادلات التي يحتوي عليها النموذج ب:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سبق ذكره، ص 21

² سمير عبد العزيز، الاقتصاد القياسي (مدخل في إتخاذ القرارات)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،

*درجة تعقيد الظاهرة؛

*الهدف من تقدير النموذج؛

*مدى توافر البيانات.

❖ تحديد التوقعات القبلية

يتعين تحديد التوقعات توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من المعلومات¹.

المرحلة الثانية: مرحلة تقدير معلمات النموذج

في هذه المرحلة يقوم الباحث بتقدير المعلمات بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين. ويعتمد الباحث أساساً في تقديره للمعلمات على البيانات واقعية يتم جمعها من المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتتطوي هذه المرحلة على ثلاث خطوات على الأقل². و تتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

- تجميع البيانات

لا بد من تجميع البيانات التي تستخدم في تقدير معلمات النموذج وهذه البيانات تختلف حسب الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة حيث نجد عدة أنواع من البيانات:

- بيانات السلاسل الزمنية:

تحتوي بيانات السلسلة الزمنية على مجموعة من المشاهدات تصف بها سلوك متغير اقتصادي في فترات زمنية متتالية كبيانات الدخل القومي.

- بيانات قطاعية:

والتي تعطي معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدة اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة. كالبيانات الخاصة بميزانية الأسرة والتي توضح الإنفاقات على مختلف السلع والخدمات لعدد من الأسر عن نفس الفترة الزمنية.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص20.

² مرجع نفسه، ص21.

ـ البيانات الهندسية :

مثل البيانات المتعلقة بالمتطلبات الفنية عن طرق الإنتاج مثلا(دوال الإنتاج).

ـ بيانات مرفقيه:

وهي تتعلق بالتنظيمات الإدارية والتشريعية السائدة وهذه نحتاجها عند دراستنا للنظم الضريبية

-بيانات أخرى :هذه البيانات لا يمكن قياسها كميا مثلا :المتغيرات الصورية (الصماء) حيث تأخذ قيما عددية عادة ما تكون صفر أو واحد.¹

❖ إختيار طريقة القياس الملائمة:

أهم الطرق القياسية المستخدمة في قياس العلاقات الاقتصادية هي
-طرق المعادلة الواحدة :تستعمل هذه الطرق لتقدير كل معادلة على حدى ومن أمثلتها
طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة الصيغ المختصرة وغيرها؛
-طرق المعادلة الآنية: يشير نموذج المعادلات الآنية إلى الحالة التي يكون فيها متغير تابع في معادلة أو أكثر هو متغير مفسر في معادلة أخرى من النموذج، ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وطريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل.

المرحلة الثالثة: مرحلة تقييم المقدرات

بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم

✓ معايير اقتصادية

✓ معايير إحصائية

✓ المعايير القياسية أو الاقتصاد القياسي .

¹ نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص23.

❖ **معايير اقتصادية:** تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلومات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلومات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تضع قيوداً مسبقة على حجم وإشارة المعلومات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.

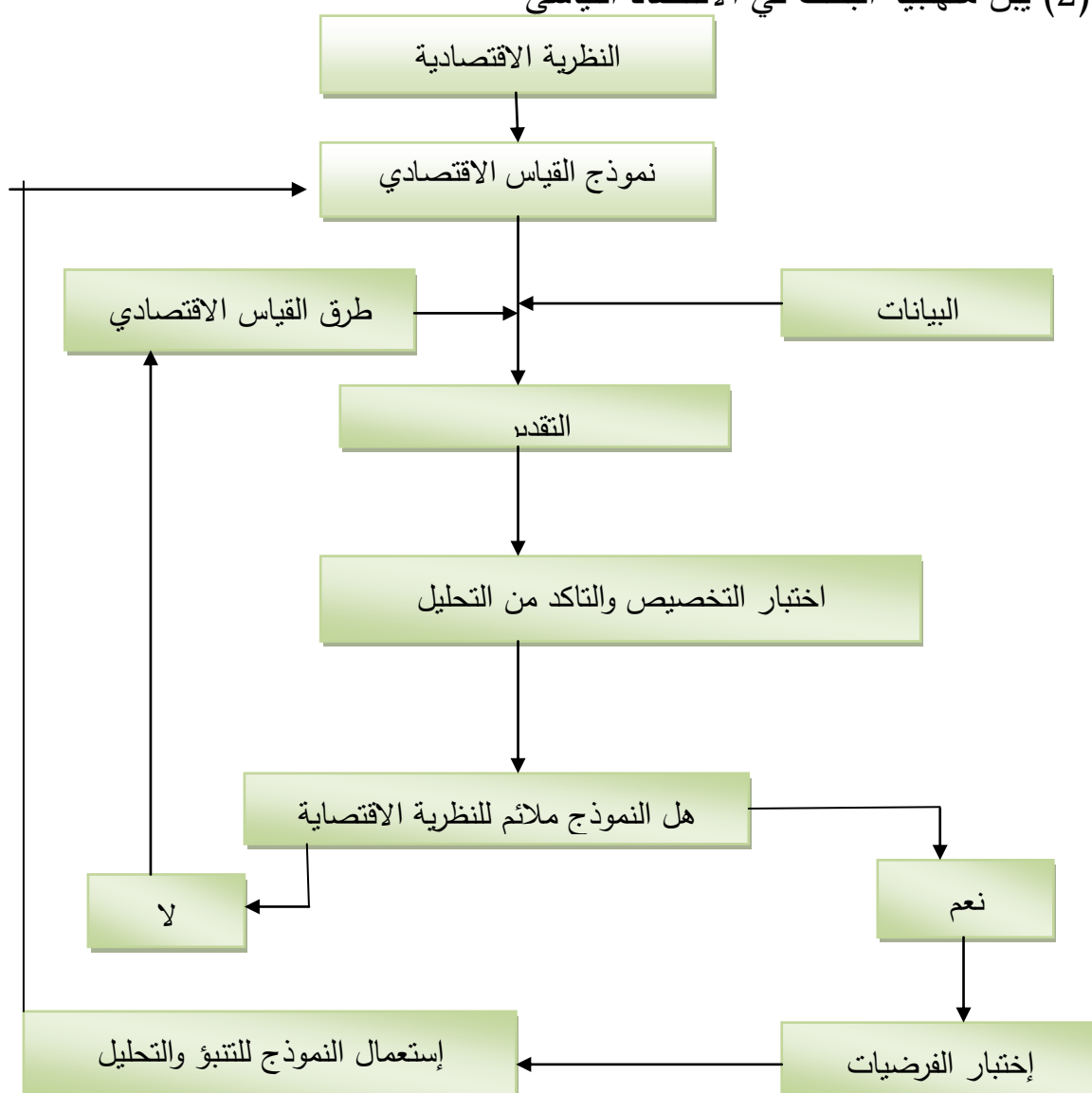
❖ **معايير إحصائية:** تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلومات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية، يسميها البعض باختبارات من الدرجة الأولى.

❖ **معايير قياسية:** تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير الثبات التباين وغيرها¹.

المرحلة الرابعة: تتمثل هذه المرحلة في قوة النموذج المقدر عن التنبؤ وذلك عن طريق التأكد من إستقرار المقدرات. إختبار التنبؤ والمحاكاة.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 42_44.

الشكل رقم (2) بين منهجية البحث في الاقتصاد القياسي



المصدر: تومي صالح مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المبحث الثاني: نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد

في هذه المبحث سوف نتطرق إلى تعريف النموذج الانحدار البسيط و نموذج الانحدار المتعدد، ودراسة خواصهما تقدير النموذجين ومحاولة تفسير المتغيرات التابع مع المستقلة والعلاقة بينهما.

المطلب الأول: تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط

أولاً: نموذج الانحدار الخطي البسيط

يستخدم النموذج البسيط لتكوين علاقة بين متغير تابع (y) ومتغير مستقل مفسر (x)، هذه العلاقة تسمح بشرح قيم مأخوذة من طرف (x)، وتعرف العلاقة للانحدار¹ :

$$y_i = \alpha + \beta x_i + \varepsilon_i$$

حيث: y_i المتغير التابع. x_i المتغير المستقل (أو المفسر). ε_i الخطأ (المتغير العشوائي)

ثانياً: فرضيات النموذج :

يعتبر الخطأ ε_i متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات الأساسية:

(أ) ε_i موزع توزيعاً طبيعياً $\varepsilon_i \rightarrow N(0, \sigma^2)$

(ب) قيمة توقعه $E(\varepsilon_i) = 0$

(ت) تباينه ثابت $V(\varepsilon_i) = \sigma^2$

(ث) لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي: $\forall i \neq j, Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$

(ج) لا يوجد ارتباط بين المتغير x_i والخطأ ε_i أي: $Cov(\varepsilon_i, x_i) = 0$

ثالثاً: تقدير المعاملات بطريقة المربعات الصغرى:

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للمعاملات، وهذا عن طريق تدنية

مجموع مربعات الأخطاء أي :

¹ - جمال فروخي، "نظرية الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 01.

$$\text{حيث : } \text{Min} \sum_{i=1}^n e_i^2 = \text{Min} \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{\beta}x_i - \hat{\alpha})^2$$

$\hat{\alpha}$: القيمة

المقدرة لـ α .

$\hat{\beta}$: القيمة المقدرة لـ β .

$e_i = (y_i - \hat{y}_i)$ البواقي.

$\hat{y}_i$: النموذج المقدر.

y_i : النموذج الاقتصادي النظري.

ولإيجاد قيم $\hat{\alpha}, \hat{\beta}$ نشق $\sum_{i=1}^n e_i^2$ بالنسبة لكل من $\hat{\alpha}, \hat{\beta}$:

$$\left\{ \begin{array}{l} \frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial \hat{\alpha}} = -2 \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{\beta}x_i - \hat{\alpha}) = 0 \\ \frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial \hat{\beta}} = -2 \sum_{i=1}^n x_i (y_i - \hat{\beta}x_i - \hat{\alpha}) = 0 \end{array} \right.$$

وبتبسيط هذه العلاقة نجد:

$$\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i y_i - n\bar{x}\bar{y}}{\sum_{i=1}^n x_i^2 - n\bar{x}^2} = \frac{COV(x_i, y_i)}{V(x_i)}$$

$$\hat{\alpha} = \bar{y} - \hat{\beta}\bar{x}$$

رابعاً: حساب معامل الارتباط الخطي (r) :

إن الهدف من حساب معامل الارتباط الخطي (r) هو معرفة درجة الارتباط بين

المتغيرات (x) و (y) وهو محصور بين $[-1; +1]$.

وتعطى عبارة معامل الارتباط (r) على النحو التالي:¹

$$r = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2 \sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2}} = \frac{COV(x_i, y_i)}{\sqrt{V(x)V(y)}}$$

✓ إذا كان : $r = 1$: هناك ارتباط كلي (تام) موجب بين (x) و (y)

✓ إذا كان : $r = -1$: هناك ارتباط كلي (تام) سالب بين (x) و (y)

✓ إذا كان : $r = 0$: لا يوجد ارتباط بين (x) و (y)

خامسا: معامل التحديد (R^2):

هذا المعامل يقيس جودة النموذج، أي يوضح نسبة انحرافات قيم (y) الموضحة في النموذج بالنسبة للانحرافات الكلية، وهو عدد موجب محصور في المجال $[0, 1]$ ويرمز له بالرمز (R^2) ، حيث هو مربع معامل الارتباط الخطي (r) .

حيث نجد R^2 :

$$R^2 = 1 - \left(\frac{\sum_{i=1}^n e_i^2}{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2} \right)$$

سادسا: اختبارات المعنوية بالنسبة للنموذج البسيط:

$$y_i = \alpha + \beta x_i + \varepsilon_i$$

لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع (y) يتم وضع الفرضية H_0 ، التي تنص على عدم وجود علاقة بينهما، حيث الفرضية H_1 عكس H_0 ويكون شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

ولاختبار صحة إحدى الفرضيتين H_0 أو H_1 نستخدم اختبار ستيودنت (T) أو اختبار فيشر (F) .

¹ جمال فروخي، مرجع سابق ، ص 17.

(أ) - اختبار ستيودنت (Student): ويتم هذا الاختبار بحساب الإحصائية التالية :

$$T_c = \frac{\hat{\beta} - \beta}{\delta_{\hat{\beta}}} \text{ حيث } \delta_{\hat{\beta}} = \sigma_{\varepsilon} (x'x)^{-1} \text{ : الانحراف المعياري للمقدرة } \hat{\beta}.$$

حيث $\hat{\beta}$ القيمة المقدرة لـ β . و $\delta_{\hat{\beta}}$: الانحراف المعياري لـ $\hat{\beta}$ ، وبما أن الفرضية H_0 تنص

$$\text{على انعدام } \beta \text{ ، فإن قيمة } (T) \text{ تصبح : } T_c = \frac{\hat{\beta}}{\delta_{\hat{\beta}}}$$

ويتم قبول أو رفض H_0 بمقارنة قيمة (T) المحصل عليها مع القيمة المجدولة عند درجة الحرية $(n-k)$ ، حيث :

k : هو عدد الوسائط في هذه الحالة ، و n : هو عدد المشاهدات.

وقرار هذا الاختبار يكون كالاتي :

$T_c > T_t$: فإننا نرفض H_0 : إذن $\hat{\beta} \neq 0$ ومنه المتغير له معنى (تأثير) في النموذج لأن $\hat{\beta}$ معنوي.

$T_c < T_t$: فإننا نقبل H_0 : إذن $\hat{\beta} = 0$ ومنه المتغير ليس له معنى في النموذج لأن $\hat{\beta}$ غير معنوي .

حيث T_t تمثل القيمة المجدولة عند درجة الحرية $(n-k)$ وبدرجة معنوية $\alpha\%$.

(ب) - اختبار فيشر (Fisher)¹:

يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، وكذلك حساب نسبة الانحرافات

الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بواسطة النموذج:

$$\begin{cases} H_0 : \hat{\alpha} = \hat{\beta} = 0 \\ H_1 : \hat{\alpha} \neq \hat{\beta} \neq 0 \end{cases} \quad \text{شكل الاختبار :}$$

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية:

¹ سمير بن محاد، استهلاك الطاقة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية- مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير والتجارية، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009، ص88.

$$F((k-1).(n-k)) = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{y}_i - \bar{y})^2 / (k-1)}{\sum_{i=1}^n e_i^2 / (n-k)} = \frac{SCE/1}{SCR/(n-2)}$$

حيث k : هو عدد المعلمات ($k=2$ في حالة الانحدار الخطي البسيط).
 n : عدد المشاهدات.

نقوم بمقارنة القيمة (F_c) مع القيمة (F_t) عند درجة الحرية ($1, n-2$) بمعنوية $\alpha = 5\%$

قرار الاختبار

إذا كان $F_t < F_c$ فإننا نرفض H_0 : أي أن المتغيرات x تؤثر (أي تفسر) y
 إذا كان $F_t > F_c$ فإننا نقبل H_0 : أي أن المتغيرات x لا تؤثر (أي لا تفسر) y

المطلب الثالث: تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد

أولاً: النموذج الخطي المتعدد:

رأينا في النموذج الخطي البسيط أن المتغير التابع (y) يرتبط بمتغير مستقل واحد، أما

في النموذج الخطي المتعدد فإن المتغير التابع (y) يرتبط بعدة متغيرات مستقلة.

حيث تصبح معادلة الانحدار : $y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$

مع العلم أن: لشرح أكثر ($t=1, \dots, n$)

هذه المعادلة يمكن أن نكتبها على شكل جملة معادلات لكافة قيم (t) وتكون على الشكل التالي¹:

¹ جمال فروخي: مرجع سبق ذكره، ص 51.

$$\left\{ \begin{array}{l} y_1 = \beta_1 + \beta_2 x_{21} + \beta_3 x_{31} + \dots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1 \\ y_2 = \beta_1 + \beta_2 x_{22} + \beta_3 x_{32} + \dots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2 \\ \dots \\ y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + \dots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i \\ \dots \\ y_n = \beta_1 + \beta_2 x_{2n} + \beta_3 x_{3n} + \dots + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n \end{array} \right.$$

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_i \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{21} & x_{31} & \dots & x_{k1} \\ 1 & x_{22} & x_{32} & \dots & x_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & x_{2i} & x_{3i} & \dots & x_{ki} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & x_{2n} & x_{3n} & \dots & x_{kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_i \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_i \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

لدينا النموذج الخطي العام :

$$y = xB + \varepsilon$$

حيث : $\hat{y} = x\hat{B}$

كما في النموذج الخطي البسيط نصغر مجموع مربعات الخطاء.

$$\begin{aligned}\sum_{i=1}^n e_1^2 &= e^t e = (y - \hat{y})^t (y - \hat{y}) \\ &= (y - x\hat{B})^t (y - x\hat{B}) \\ &= y^t y - y^t x\hat{B} - \hat{B}^t x^t y + \hat{B}^t x^t x\hat{B} \\ &= y^t y - 2\hat{B}^t x^t y + \hat{B}^t (x^t x)\hat{B}\end{aligned}$$

وباشتقاق المعادلة

الأخيرة بالنسبة لـ : $\hat{B}$ نحصل على قيمة هذه الأخيرة :

$$\hat{B} = (X^T X)^{-1} X^T y$$

ثالثاً: حساب معامل الارتباط (R^2):

معامل الارتباط الخطي هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد (R^2) الذي يتم حسابه كما رأينا في الشكل البسيط :

$$R^2 = 1 - \frac{SCR}{SCT} = \frac{SCE}{SCT}$$

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = e^t e = y^t y - \hat{B}^t x^t y$$

$$SCT = SCE + SCR$$

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} = \frac{\hat{B}^t x^t y}{y^t y}$$

رابعاً: حساب معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$:

حيث يعرف بالعلاقة التالية¹:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \left[\frac{n-1}{n-k} \right]$$

خامساً: اختبارات المعنوية أو الدلالة بالنسبة للنموذج الخطي المتعدد:

ويعطى بالعلاقة التالية :

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

يعبر عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (x) والمتغير التابع (y) بنفس الطريقة التي رأيناها في النموذج الخطي البسيط بحيث :

1- اختبار ستودنت :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية:

$$T_c = \left| \hat{\beta}_i / \delta_{\hat{\beta}_i} \right| \quad \text{حيث} \quad \delta_{\hat{\beta}_i} = e^t e / (n-k) (x^t x)^{-1}$$

ثم نقارن القيمة (T_c) مع القيمة المجدولة عند درجة الحرية ($n-k$) بمستوى معنوية $\alpha = 5\%$

إذا كان $T_c > T_{\alpha}$ نرفض H_0 .

¹ صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص105.

إذا كان $T_c < T_T$ نقبل H_0 .

2- إختبار فيشر:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_i = 0 & \forall i = 2, \dots, n \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_i \neq 0 & \forall i = 2, \dots, n \end{cases}$$

ويكون شكل الاختبار كالاتي :

ويحسب (F_c) بالعلاقة التالية¹:

$$F_c = \frac{R^2 / (k-1)}{(1-R^2) / (n-k)} \rightarrow F(k-1, n-k)$$

قرار الاختبار :

إذا كان $F_c < F_t$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 .

إذا كان $F_c > F_t$ فإننا نقبل الفرضية H_0 .

6. إختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي:

تعتمد طريقة المربعات الصغرى على جملة الفرضيات الأساسية التي رأيناها، و من بينها فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين أخطاء الفترات المختلفة.

تنص فرضية العدم في اختبار النموذج الخطي بصدد الارتباط الذاتي على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي أن معامل الارتباط الخطي بينهما يكون معدوما:

$$H_0: \rho = 0$$

الفرضية البديلة: $\rho < 0$ ou $\rho > 0$ $H_1: \rho > 0$ و للتحقق من وجود أو انعدام

الارتباط الذاتي نستعمل:

6-1 إختبار (Durbin – Watson) وهو أشهر الإختبارات²:

¹ - تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² سمير بن محاد، مرجع سبق ذكره، ص 90.

$$d = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

$$d \approx \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

ارتباط ذاتي	ارتباط موجب	شك	انعدام الارتباط الذاتي	شك	ارتباط ذاتي	ارتباط سالب
0	d_i	d_{ii}	2	$4-d_{ii}$	$4-d_i$	4

فقيمة d الوسيط هي 2 و عندما ينعدم الارتباط الذاتي يكون $\rho=0$

$$H_0:d=2\Rightarrow\rho=0$$

$$H_1: d \neq 2 \Rightarrow \rho \neq 0$$

و يتم القبول أو الرفض حسب الحالات التالية:

-1 $0 \langle d \rangle d_L$ وجود إرتباط ذاتي موجب.

$$d_I \langle d \langle d_{II} \rangle \rangle - 2 \text{ مجال غير محسوم أي هناك شك في وجود أو عدم}$$

وجود الارتباط الذاتي.

$$d_{II} \langle d \rangle (4 - d_{II}) \quad -3 \quad \text{استقلال الأخطاء أي عدم وجود الارتباط الذاتي.}$$

$$-4 \quad (4-d_L) \langle d \rangle (4-d) \text{ مجال غير محسوم.}^1$$

$$-5 \quad (4-d_L) \langle d \rangle 4 \text{ وجود ارتباط ذاتي سالب.}$$

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

في هذا المبحث سنحاول بناء نموذج قياسي إقتصادي للنمو الاقتصادي في الجزائر من أجل معرفة المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالإعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

المطلب الأول: تعيين النموذج

أولاً: دراسة السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة. عند دراستنا للسببية نستعمل اختبار قرانجر لكي نتمكن من مقارنة النتائج.

Prob	F-Statistic	اتجاه العلاقة
0.97397	0.02644	Fdi لا يسبب gdp
0.07590	3.28930	Gdp لا يسبب Fdi
0.00795	6.63955	Exc لا يسبب gdp
0.40941	0.94480	gdp لا يسبب Exc
0.14896	2.14980	INF لا يسبب gdp
0.02574	4.64047	gdp لا يسبب INF
0.91032	0.09451	INT لا يسبب gdp

¹ سمير بن محاد، مرجع سبق ذكره، ص 90

0.03541	4.14636	INT لا يسبب gdp
0.50066	0.72261	M لا يسبب gdp
0.01839	5.18345	Gdp لا يسبب M
0.63294	0.47386	X لا يسبب gdp
1.1E-05	31.1763	Gdp لا يسبب X

المصدر: إعداد الطالبة بالإستعانة ببرنامج EViews

من خلال الجدول نسجل التفسيرات التالية:

01- من خلال إحصائية فيشر نقبل الفرضية البديلة أي لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بينما نرفض فرضية العدم التي تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي يساهم في تفسير النمو الاقتصادي لأن مستوى المعنوية يساوي 0.97 وهي قيمة أكبر من 0.05، إذن توجد سببية ذات إتجاه وحيد، في حين لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من النمو الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر؛

02- من خلال إحصائية فيشر نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي سعر الصرف يسبب النمو الاقتصادي لأن مستوى المعنوية يساوي 0.007 وهي قيمة أقل من 0.05، إذن توجد سببية ذات إتجاه وحيد؛

03 - من خلال إحصائية فيشر نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم لأن مستوى المعنوية يساوي 0.02 وهي قيمة أقل من 0.05، يعني أن التضخم لا يسبب النمو الاقتصادي، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من التضخم ونحو النمو الاقتصادي، كما توجد سببية في مفهوم قرانجر من النمو الاقتصادي نحو التضخم وهذا ما توضحه إحصائية فيشر؛

04- من خلال إحصائية فيشر نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم لأن مستوى المعنوية يساوي 0.03 وهي قيمة أقل من 0.05 يعني أن معدل الفائدة يسبب النمو الاقتصادي ؛

05- من خلال إحصائية فيشر نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم وهذا يعني أن الواردات يسبب النمو الاقتصادي ، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من الواردات نحو النمو الاقتصادي؛

06- نرفض الفرضيتين معا، يعني أن الصادرات لايسبب النمو الاقتصادي ، إذن لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من الصادرات نحو النمو الاقتصادي، ولا من النمو الاقتصادي نحو الصادرات لأن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

ثانيا: تعيين النموذج

لتعيين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج و الشكل الرياضي و التوقعات القبلية(النظرية الاقتصادية) .

1- تحديد متغيرات النموذج

المتغير التابع: وهو الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن النمو الاقتصادي ورمزنا له له بالرمز (GDP) معبر عنه بالمليار دولار

المتغيرات المستقلة: وتتمثل فيما يلي

سعر الصرف: عرف بأنه عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية الى أخرى أجنبية¹.

ويقصد به أيضا عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية الى أجنبية².

ويرمز له ب: EXC معبرا عنه بالدينار

الواردات: نرمز لها M ومعبرا عنها بالمليار دولار

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص96

² عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص103

معدل الفائدة: يقصد به الثمن الذي يدفع للأفراد مقابل التضحية بالاستهلاك الحالي، أو بمعنى آخر هو عبارة عن المكافآت التي تعطى للأفراد من أجل الاقتصاد أو الادخار.¹

ويرمز لها ب : INT بالمعدل (نسبة)

التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار² وعرف كذلك بأنه الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار³. ويرمز له بالرمز: INF بالمعدل (نسبة)

الصادرات: ويرمز لها بالرمز X معبر عنها بالمليار دولار.

الاستثمار الأجنبي المباشر: له بالرمز FDI معبر عنه بالمليار دولار.

ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

لمعرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة سنقوم بنوعين من العلاقات الرياضية لمعدلات النموذج وهي الخطية واللوغارتمية الخطية حيث تعطى الصيغة الرياضية لكل نموذج كالتالي:

النموذج الخطي : صيغته الرياضية كالتالي:

$$GDP=B_0+B_1 fdi+B_2exc+B_3m+B_4x+B_5int+B_7inf+\varepsilon_t$$

حيث ε_t تمثل حد الخطأ العشوائي الذي يجب إضافته للنموذج لينوب عن باقي المتغيرات التي تؤثر على النموذج ولم تدرج لأسباب معينة.

($B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$) تمثل معاملات النموذج

t: تعبر عن عدد المشاهدات

النموذج اللوغارتمية: في هذا النموذج يتم تحويل قيم المشاهدات الى قيم اللوغارتمية، فيصبح الشكل العام للنموذج كالتالي:

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1994، ص 163.

² ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 247.

³ خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، 2008، ص 289.

$$LGDP = LB_0 + LB_1 fdi + LB_2 exc + LB_3 m + LB_4 x + LB_5 int + LB_6 inf + \varepsilon_t$$

ثانيا: التوقعات القبلية

نتوقع أن تكون العلاقة بين المتغير التابع والمتغير الاقتصادي والمتغيرات المفسرة كالتالي:

1- نتوقع أن تكون العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر علاقة طردية وهذا مايتفق مع النظرية الاقتصادية؛

2- العلاقة بين النمو الاقتصادي والواردات علاقة عكسية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية؛

3- العلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف علاقة طردية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية؛

4- العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل الفائدة علاقة عكسية وهذا مايتفق مع النظرية الاقتصادية؛

5- العلاقة بين النمو الاقتصادي الصادرات علاقة طردية وهذا مايتفق مع النظرية الاقتصادية؛

6- العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم علاقة عكسية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثالثا: تقدير معلمات النموذج

بعد الانتهاء من مرحلة تعيين النموذج تأتي مرحلة تقدير معلمات النموذج، حيث نمر بالخطوات التالية:

1- جمع البيانات

نقوم بتجميع البيانات التي تخص هذه المؤشرات في الجدول التالي

الجدول رقم (6) تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

ANNEE	GDP	INF	EXC	INT	X	M	FDI
1990	66,77	9,27	8,96	10,50	144.67	155.30	0.004
1991	65,97	25,90	18,47	11,50	133.45	107.37	0.008
1992	67,15	31,70	21,84	11,50	121,94	111.96	0.003
1993	65,74	20,50	23,35	11,50	108.07	115.28	
1994	65,15	29,00	35,06	21,00	977.13	121.08	
1995	67,63	29,80	47,66	14,00	111.83	129.26	
1996	70,40	18,70	54,75	13,00	142.77	108.99	0.270
1997	71,17	5,70	57,71	11,00	145.07	103.05	0.260
1998	74,80	4,95	58,74	9,50	111.04	111.69	0.606
1999	77,20	2,60	66,57	8,50	136.94	110.79	0.219
2000	78,90	0,30	75,26	6,70	230.94	113.90	0.280
2001	82,53	4,20	77,22	6,00	200.85	120.53	1.107
2002	87,16	1,43	79,68	5,50	201.52	145.47	1.065
2003	93,43	4,26	77,39	4,50	259.57	162.03	0.638
2004	97,45	3,97	72,06	4,00	341.78	218.86	0.882
2005	103,20	1,38	73,28	4,00	481.49	248.43	1.145
2006	104,95	2,32	72,65	4,00	571.21	256.51	1.887
2007	108,52	3,67	69,29	4,00	635.31	335.68	1.742
2008	110,69	4,86	64,58	4,00	820.34	490.96	2.632
2009	112,46	5,74	72,65	4,00	485.33	493.31	2.746
2010	116,51	3,91	74,39	4,00	619.75	506.54	2.581
2011	119,77	4,52	72,94	4,00	775.81	572.11	1.499
2012	123,73	8,89	77,54	4,00	771.23	594.83	1.691

من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات من البنك العالمي

ونلاحظ من خلال الجدول أن البيانات المستخدمة هي بيانات السلسلة زمنية لأنها توضح مدى تطور المؤشرات عند نقاط زمنية مختلفة.

2- اختيار طريقة القياس الملائمة

يتم تقدير معلمات النموذج التي تم وصفها وصياغتها سابقا بطريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، لأنها تستند إلى مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن.

ملاحظة: سوف نعتمد على مستوى 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية

في استخدام طريقة (EViews) أو مختلف الاختبارات، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (EViews) في استخدام طريقة المربعات الصغرى و اختباراتها.

المطلب الثاني: تقييم معلمات النموذج

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها بواسطة مجموعة من المعايير (إحصائية، اقتصادية، قياسية) حيث سوف يتم اختيار نموذج الأحسن من النموذجين (خطي أو لوغاريتمي).

أولاً: تقييم معلمات النموذج الخطي

وذلك من خلال الاعتماد على النموذج الخطي التالي :

$$GDP=B_0+B_1FDI+B_2exc+B_3m+B_4x+B_5int+B_6inf+\varepsilon_t$$

بعد إدخال البيانات في برنامج EViews لهدف تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج كالتالي.

1- النموذج الخطي

نفترض في البداية أن العلاقة خطية بين نمو الاقتصادي و (الاستثمار الأجنبي و التضخم، الصادرات و الواردات، سعر الصرف معدل الفائدة). وبعد التقدير باستخدام المربعات الصغرى العادية وبالاستعانة بـ: Eviews08 تحصلنا على النتائج التالية

الجدول رقم (7): جدول التقدير للنموذج الخطي للنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-

2012) وذلك بعد إزالة المتغيرات التي ليس لها معنوية إحصائية

View	Procs	Objects	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
------	-------	---------	-------	------	--------	----------	----------	-------	--------

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 05/14/15 Time: 22:51

Sample: 1990 2012

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXC	35.43020	5.555019	6.378051	0.0000
M	8.785897	0.714039	12.30451	0.0000
C	4673.174	313.1273	14.92420	0.0000
R-squared	0.941857	Mean dependent var	8831.652	
Adjusted R-squared	0.936043	S.D. dependent var	2030.277	
S.E. of regression	513.4523	Akaike info criterion	15.44130	
Sum squared resid	5272665.	Schwarz criterion	15.58941	
Log likelihood	-174.5749	F-statistic	161.9900	
Durbin-Watson stat	0.407116	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر من أعداد الطالبة باستخدام 08 Eviews

ووفقا للجدول أعلاه كانت النتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$GDP = 4673.174 + 35.43exc + 8.78m$$

$$(14.92) \quad (12.30) \quad (6.37)$$

$$R^2 = 0.94 \quad N = 23 \quad F = 161.99 \quad \bar{R}^2 = 0.93 \quad DW = 0.40 \quad Prob = 0.00000$$

مع العلم أن:

(I): القيم الموضوعة بين قوسين تمثل الإحصائية t وسيتم اعتمادها في جميع النتائج

R^2 : معامل التحديد

$\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل

N: عدد المشاهدات

DW: إحصائية دارين واتسن

F: إحصائية فيشر

Prob: احتمال الخطأ

< إختبارات معلمات النموذج المتحصل عليه

يتم اختبارات معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية

أولاً: التحليل والاختبارات الإحصائية:

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها بواسطة المعيار إحصائية، حيث سوف يتم اختيار نموذج الأحسن (خطي)، قصد التوصل إلى نموذج صالح للتنبؤ.

أولاً: يستخدم إختبار T لتقييم المعنوية تأثر المتغيرات التفسيرية في التغير الناتج في نموذج الانحدار الخطي المتعدد حيث يأخذ هذا الاختبار على الشكل التالي:

$$H_0 : B_1 = 0$$

$$H_1 : B_1 \neq 0$$

عند مستوى 5% نقارن الإحصائية T المجدولة و المحسوبة فإذا كانت المحسوبة أكبر من المجدولة نرفض فرضية العدم وبما أن $t = 6.37$ المحسوبة و t المجدول تساوي 2.80 - من أجل المعامل (B_1) أي نقبل الفرضية البديلة (H_1) ونرفض فرضية العدم (H_0) أي أن معلمة لها معنوية

- ومن أجل المعامل (B_2) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة والتي تساوي 12.30 قيمة t المحسوبة والتي تساوي 2.80 أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ومنه المعلمة لها معنوية إحصائية عند مستوى 5%.

- من أجل المعامل الثابت (B_0) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة والتي تساوي 14.92 أكبر من المجدولة ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%

اختبار المغنوية الكلية للنموذج:

إحصائية فيشر: يستخدم هذا الاختبار لدراسة مغنوية كل المعلمات في أن واحد حيث تستخدم الإحصائية الفرضيات التالية:

$$H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = 0$$

$$H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq 0$$

حيث لدينا F: المحسوبة تساوي 161.99

F الجدولية تساوي 3.49 وذلك بالإستعانة بجدول فيشر عند درجة حرية البسط $K=2$ ودرجة حرية المقام $(n-k-1)$ فنجد $F^2_{n-k-1} = 3.49$ إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ومنه النموذج مقبول ككل.

معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد ب 0.94 والذي يدل على أن 94% من التغير التابع مفسر من قبل المتغيرات المستقلة وهذا يدل على أنه يوجد ارتباط قوي وهذا جيد ومقبول.

من خلال دراسة الإحصائية للنموذج تبين أن كل المتغيرات التفسيرية مقبولة من الناحية الاقتصادية والإحصائية وعليه فالنموذج مقبول.

إختبار DW: يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء لأن $DW=0.41$ ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وبما أن هناك إرتباط ذاتي بين الأخطاء نلجأ إلى النموذج اللوغارتمي.

النموذج الثاني: النموذج اللوغارتمي

الجدول رقم (8): نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي لـ GDP خلال الفترة (1990-2012)

View	Procs	Objects	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
------	-------	---------	-------	------	--------	----------	----------	-------	--------

Dependent Variable: LGDB
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 10:50
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXC	0.079701	0.010042	7.936484	0.0000
LINT	-0.166191	0.015855	-10.48209	0.0000
LM	0.189931	0.011356	16.72490	0.0000
C	8.066779	0.105031	76.80390	0.0000
R-squared	0.992835	Mean dependent var	9.061171	
Adjusted R-squared	0.991704	S.D. dependent var	0.227454	
S.E. of regression	0.020717	Akaike info criterion	-4.758939	
Sum squared resid	0.008155	Schwarz criterion	-4.561462	
Log likelihood	58.72780	F-statistic	877.6219	
Durbin-Watson stat	2.215500	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر من إعداد الطالبة باستخدام 08 Eviews

ووفقا للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي على نحو التالي:

$$LGDP=8.06+0.08LEXC - 0.16LINT+ 0.18LM$$

$$(76.80) \quad (7.93) \quad (-10.48) \quad (16.72)$$

$$R^2 = 0.99 \quad N = 23 \quad F = 877.62 \quad \bar{R}^2 = 0.99 \quad DW = 2.21 \quad Prob = 0.00000$$

◀ إختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

أولاً: إختبار كل معلمة من المعلمات النموذج على حدى

نستخدم إختبار t لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع في النموذج الإنحدار الخطي المتعدد عند مستوى 5% تم نقارن الإحصائية t المحسوبة مع المجدولة فإذا كانت أكبر من 2 بالقيمة المطلقة نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

- من أجل المعامل الثابت نلاحظ أن قيمة t تساوي 43.18 وهي أكبر من 2 وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية

- من أجل معامل المتغير التفسيري سعر الصرف نلاحظ أن قيمة t المحسوبة أكبر من 2 ومنه نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية ومنه أن المعلمة لها معنوية إحصائية
- من أجل معامل المتغير التفسيري معدل الفائدة أكبر من 2 بالقيمة المطلقة ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ومنه المعلمة لها معنوية إحصائية
- من أجل معامل المتغير التفسيري معدل الواردات أكبر من 2 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ومنه المعلمة لها معنوية إحصائية
- من خلال ما سبق يمكن القول أن حسب اختبار إحصائية t ستيودنت تبين أن كل المعلمات لها معنوية إحصائية.

ثانياً: اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لإختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة مدى جودة توفيق النموذج

- **معامل التحديد R^2 :** يدل معامل التحديد على أن 99.2% من التغير مفسر من قبل المتغيرات المستقلة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وهذا جيد ومقبول
- **إحصائية فيشر:** لدراسة معنوية كل المعلمات في أن واحد يستخدم اختبار فيشر حيث لدينا المحسوبة 877.62

و F المجدولة عند درجة حرية $K=3$ ودرجة حرية المقام $(n-K-1)$ تساوي 3.03 إذن فيشر المحتسبة أكبر من المجدولة ومنه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر إذن النموذج ككل له معنوية .

من خلال الدراسة الإحصائية للنموذج نستنتج أنه مقبول من الناحية الإحصائية بالنسبة للمتغيرات.

ثالثاً: اختيار النموذج الأفضل واختباره من الناحية القياسية

أولاً: اختيار النموذج الأفضل

من أجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج المراد دراسته أي معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية فيما يخص العلاقة الخطية أو اللوغارتمية سوف نقوم بالمفاضلة بين نتائج تقدير كل من النموذج الخطي و النموذج اللوغارتمية و ذلك بالاعتماد على بعض المعايير الإحصائية و يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها كما يلي:

النماذج	معايير Akaike inf criterion	Schwarz criterion
النموذج الخطي	15.44	15.58
النموذج اللوغارتمية	-4.56	-4.75

من خلال مقارنة النتائج لكل من النموذجين نلاحظ حسب المعيارين اللذان يعبران عن الخطأ وتتم المفاضلة بإختيار أقل قيمة في النموذجين ومنه النموذج الأفضل هو النموذج الثاني لأنه يملك أقل مستوى من الأخطاء، وعليه نختار النموذج اللوغارتمية، ومنه نستنتج أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لوغارتمية

ثالثاً: إختبار النموذج اللوغارتمية من الناحية القياسية

بعد قيامنا بالدراسة الاقتصادية و الإحصائية للنموذج وكذا المعنوية الكلية للانحدار نستخدم نموذج LM يقوم على الفرضيات التالية:

$$H_0: R=0$$

$$H_1: R \neq 0$$

جدول رقم (9): نتائج إختبار LM

View	Procs	Objects	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:									
F-statistic	0.317014	Probability	0.732534						
Obs*R-squared	0.826959	Probability	0.661345						
Test Equation:									
Dependent Variable: RESID									
Method: Least Squares									
Date: 05/16/15 Time: 16:12									
Presample missing value lagged residuals set to zero.									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
LEXC	-0.001967	0.010717	-0.183560	0.8565					
LINT	-0.002945	0.016878	-0.174482	0.8635					
LM	-0.001633	0.011967	-0.136447	0.8931					
C	0.021623	0.112363	0.192437	0.8497					
RESID(-1)	-0.199966	0.263120	-0.759980	0.4577					
RESID(-2)	-0.103632	0.259025	-0.400086	0.6941					
R-squared	0.035955	Mean dependent var	-9.27E-16						
Adjusted R-squared	-0.247588	S.D. dependent var	0.019253						
S.E. of regression	0.021505	Akaike info criterion	-4.621643						
Sum squared resid	0.007862	Schwarz criterion	-4.325427						
Log likelihood	59.14889	F-statistic	0.126805						
Durbin-Watson stat	1.993151	Prob(F-statistic)	0.984286						

المصدر: من عداد الطلبة باستخدام Eveiws 08

بما أن لدينا $\text{prob}(f) > 0.05$ والذي يساوي 0.66 هذا يعني أننا نقبل الفرضية البديلة ومنه

لا يوجد ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية

اختبار عدم تجانس الخطأ

من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات تباين حد الخطأ، ومنه يجب التأكد من تحقق

هذه الفرضية وذلك بالقيام باختبارات عدم تجانس التباين منها:

اختبار وايت :

يعتمد هذا الاختبار على تقدير انحدار مساعد من ناحية والمتغيرات التفسيرية من ناحية

أخرى ووفقا لهذا الاختبار نتحصل على تقدير النموذج التالي:

جدول رقم (10): نتائج إختبار وايت

View	Procs	Objects	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
White Heteroskedasticity Test:									
F-statistic	2.250480	Probability	0.089354						
Obs*R-squared	14.00869	Probability	0.122017						
Test Equation:									
Dependent Variable: RESID^2									
Method: Least Squares									
Date: 05/16/15 Time: 16:22									
Sample: 1990 2012									
Included observations: 23									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
C	0.194914	0.167327	1.164867	0.2650					
LEXC	-0.015611	0.025187	-0.619815	0.5461					
LEXC^2	-0.001006	0.000649	-1.549689	0.1452					
LEXC*LINT	0.005439	0.004457	1.220466	0.2440					
LEXC*LM	0.002023	0.002537	0.797306	0.4396					
LINT	-0.074799	0.046741	-1.600289	0.1335					
LINT^2	0.002708	0.002634	1.028213	0.3226					
LINT*LM	0.008394	0.003852	2.179370	0.0483					
LM	-0.035217	0.028270	-1.245721	0.2349					
LM^2	0.001287	0.001314	0.979793	0.3451					
R-squared	0.609073	Mean dependent var	0.000355						
Adjusted R-squared	0.338432	S.D. dependent var	0.000422						
S.E. of regression	0.000343	Akaike info criterion	-12.81770						
Sum squared resid	1.53E-06	Schwarz criterion	-12.32401						
Log likelihood	157.4036	F-statistic	2.250480						
Durbin-Watson stat	2.314282	Prob(F-statistic)	0.089354						

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام 08 Eviews

ويمكن التعبير عن النتائج التي يوضحها الجدول في النموذج التالي:

$$U_t = 0.194 - 0.015 - 0.001 + 0.005 + 0.002 - 0.074 + 0.002 + 0.008 -$$

$$0.035 + 0.001 + e_t$$

$$Wh = nr^2 = 23 \times 0.60 = 13.8$$

حيث: n عدد المشاهدات المستعملة في النموذج

ولدينا: X_k^2 حيث k عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الإنحدار المساعد ومنه X^2 عند درجة

حرية 6 أي X_k^2 بمستوى معنوية 5% إذن نقبل فرضية العدم وبديل هذا على تجانس التباين

لحد الخطأ .

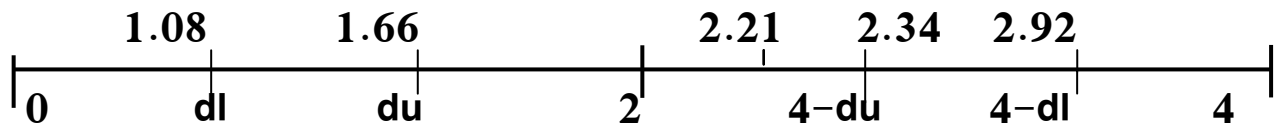
إختبار الارتباط الذاتي:

يعتمد هذا الاختبار على إحصائية دارين واتسن حيث يتم الاختبار على أساس مقارنة قيمة (DW) المتحصل عليها من الجدول مع القيم النظرية (du dL) المتحصل عليهما من جدول دارين واتسن حيث:

$DW=2.31$ (القيمة المحسوبة لاختبار دارين واتسن) وكانت القيم الجدولية عند $n=23$

وبمستوى معنوية 5% نجد $dL=1.08$ و $du=1.66$ ويمكن توضيحها بالصورة التالية:

ومنه نلاحظ أن قيمة DW تقع في منطقة المحسوبة في النموذج تساوي 2.31 أي في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء و هذا ما يدل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء



-إختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية

يتم إختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية من خلال مقارنة إشارة هذه المقدرات مع النظرية الاقتصادية

1-سعر الصرف (exc): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر على أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف علاقة طردية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية

2- معدل الفائدة: تدل الإشارة السالبة على أن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل الفائدة علاقة عكسية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية

3- الواردات: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الإنحدار المتعدد المقدر على أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والواردات علاقة عكسية وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية ومنه هذا المتغير مقبول

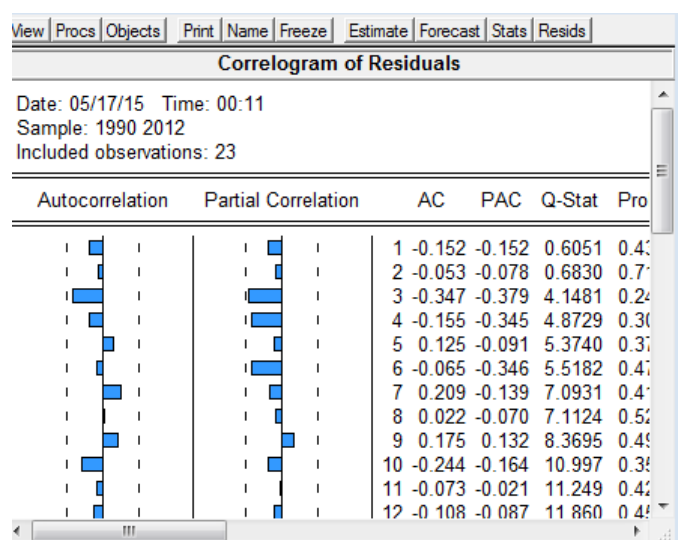
من خلال الدراسة الاقتصادية للنموذج تبين أن كل من سعر الصرف و معدل الفائدة هي متغيرات تفسيرية مقبولة من الناحية الاقتصادية إلا أن الواردات متغير تفسيري مقبول من الناحية الاقتصادية وذلك لعدم توافق إشارة معامل هذا الأخير مع منطق النظرية الاقتصادية

رابعاً: التنبؤ

للقيام بعملية التنبؤ نتبع الخطوات التالية:

أولاً: قياس مدى استقرار تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة

الشكل رقم (3): يمثل دالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج



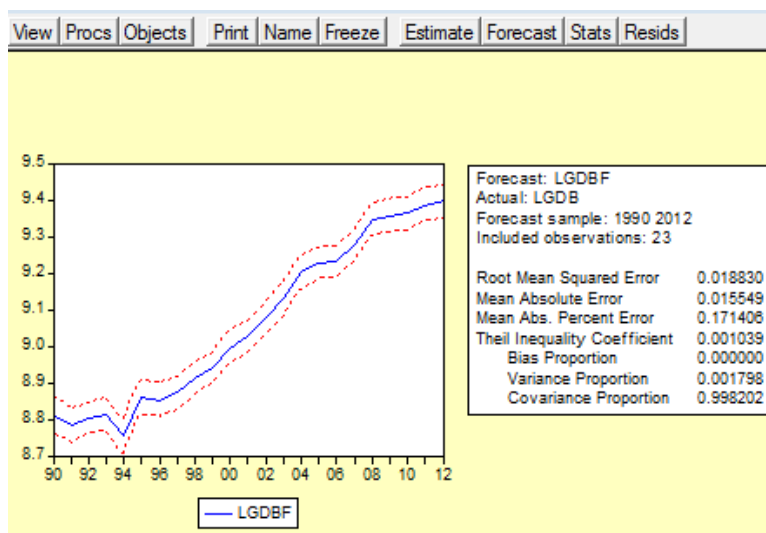
المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام Eviews 08

من أجل إختبار إستقرارية النموذج نعلم على دالة الارتباط الذاتي والجزئي، حيث نلاحظ من خلال الشكل الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج المقدر للنمو الاقتصادي، أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة ومنه نقول أن النموذج مستقر.

ثانيا: مدى مقدرة النموذج على التنبؤ

على الرغم من أن معلومات النموذج لها معنوية إحصائية كبيرة إلا أن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون محدودة، ولمعرفة مدى مقدرة النموذج على التنبؤ نستعين بمعيار عدم التساوي لثايل، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (4): نتائج إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ



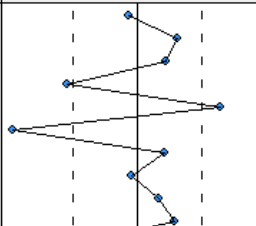
المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eveiws08

من الواضح أن معامل التساوي لثايل يساوي الصفر وهو ما يشير إلى تمتع النموذج بمقدرة عالية على التنبؤ.

ثالثا: استعمال نموذج GDP للتنبؤ

قبل القيام بعملية التنبؤ نقوم بمقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة، وهذا من خلال تعويض قيم المؤشرات نحصل على القيم المقدرة GDP

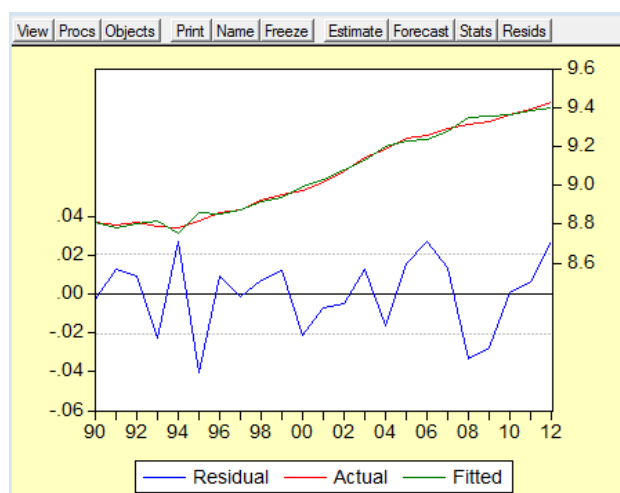
شكل رقم (5): مقارنة القيم المقدرة مع القيم الفعلية ل: GDP

View	Procs	Objects	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot					
1990	8.80642	8.80904	-0.00262						
1991	8.79437	8.78148	0.01289						
1992	8.81210	8.80278	0.00931						
1993	8.79088	8.81366	-0.02279						
1994	8.78186	8.75531	0.02656						
1995	8.81922	8.85958	-0.04036						
1996	8.85936	8.85055	0.00881						
1997	8.87024	8.87187	-0.00162						
1998	8.91999	8.91293	0.00706						
1999	8.95157	8.93985	0.01172						
2000	8.97335	8.99444	-0.02109						
2001	9.01833	9.02557	-0.00724						
2002	9.07292	9.07825	-0.00534						
2003	9.14238	9.12975	0.01263						
2004	9.18451	9.20074	-0.01623						
2005	9.24184	9.22615	0.01569						
2006	9.25865	9.23154	0.02711						
2007	9.29210	9.27886	0.01325						
2008	9.31190	9.34546	-0.03356						
2009	9.32777	9.35575	-0.02798						
2010	9.36315	9.36266	0.00048						
2011	9.39074	9.38422	0.00653						
2012	9.42327	9.39649	0.02678						

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام 08 Eveiws

نلاحظ من خلال قيم الجدول أن القيم المقدرة باستعمال النموذج الذي تحصلنا عليه قريبة من القيم الفعلية وهذا ما يؤكد لنا الشكل (6) الذي يوضح لنا أن منحى القيم المقدرة متطابقة تقريباً.

الشكل رقم (6): يوضح لنا القيم الفعلية مع المقدرة



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام 08 Eveiws

من خلال الشكل نلاحظ أن القيم المقدرة قريبة من القيم الفعلية ومنه النموذج يتمتع بمقدرة عالية على التنبؤ .

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل الإجابة على الفرضية من خلال محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال التعرف على منهجية القياس الاقتصادي، حيث تم تحديد المتغيرات المستخدمة في النموذج، والطريقة المتبعة للقياس EViews 08، وحاولنا تطبيق ما تعرفنا عليه من خلال بناء النموذج قياسي الذي يحدد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ومن أجل معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، استعملنا نموذج الانحدار المتعدد عن طريق استخدام نوعين من النماذج (النموذج الخطي، والنموذج اللوغارتمي)، فتوصلنا إلى مايلي:

- نوع العلاقة بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات علاقة لوغارتمية؛
- لا توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛
- كل من سعر الصرف، معدل الفائدة، والواردات لها المعنوية الإحصائية والاقتصادية في النموذج؛
- كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، ومعدل التضخم ليس لها المعنوية الإحصائية والاقتصادية في النموذج؛
- إستقرارية النموذج المتحصل عليه؛
- النموذج المتحصل عليه له مقدرة عالية على التنبؤ.

الملحق رقم (1): نتائج تقدير النموذج الخطي

View	Procs	Objects	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: GDP									
Method: Least Squares									
Date: 05/13/15 Time: 10:34									
Sample: 1990 2012									
Included observations: 22									
Excluded observations: 1									
Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.				
EXC		17.22682	4.184165	4.117145	0.0008				
INF		21.62175	12.46687	1.734337	0.1021				
INT		-219.1118	32.66512	-6.707822	0.0000				
M		4.543521	0.723065	6.283697	0.0000				
X		1.764296	0.345998	5.099159	0.0001				
C		7605.692	423.9301	17.94091	0.0000				
R-squared		0.987931	Mean dependent var		8927.864				
Adjusted R-squared		0.984160	S.D. dependent var		2023.678				
S.E. of regression		254.6981	Akaike info criterion		14.14504				
Sum squared resid		1037938.	Schwarz criterion		14.44259				
Log likelihood		-149.5954	F-statistic		261.9433				
Durbin-Watson stat		1.573375	Prob(F-statistic)		0.000000				

الملحق رقم (2): نتائج تقدير النموذج الخطي

View

Procs

Objects

Print

Name

Freeze

Estimate

Forecast

Stats

Resids

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 05/13/15 Time: 10:33

Sample: 1990 2012

Included observations: 19

Excluded observations: 4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXC	17.19563	5.713080	3.009869	0.0109
FDI	-8.696647	160.2148	-0.054281	0.9576
INF	24.25574	17.67839	1.372056	0.1952
INT	-223.2844	52.92691	-4.218731	0.0012
M	4.599925	1.114670	4.126715	0.0014
X	1.706098	0.827615	2.061463	0.0616
C	7640.396	686.0771	11.13635	0.0000

R-squared

0.984760

Mean dependent var

9292.684

Adjusted R-squared

0.977140

S.D. dependent var

1935.383

S.E. of regression

292.6230

Akaike info criterion

14.47296

Sum squared resid

1027539.

Schwarz criterion

14.82091

Log likelihood

-130.4931

F-statistic

129.2314

Durbin-Watson stat

1.520050

Prob(F-statistic)

0.000000

الجدول رقم(3): نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 05/12/15 Time: 14:13
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 18
Excluded observations: 4 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDB	440.5875	317.1003	1.389426	0.1922
LFDI	17.65571	24.62362	0.717023	0.4883
LEXC	-89.73975	97.36732	-0.921662	0.3765
LINF	-8.156186	18.98799	-0.429544	0.6758
LINT	258.1212	85.17570	3.030456	0.0114
LX	360.1167	63.74207	5.649592	0.0001
C	-5344.433	2622.333	-2.038045	0.0663

R-squared	0.980654	Mean dependent var	392.4667
Adjusted R-squared	0.970102	S.D. dependent var	252.8956
S.E. of regression	43.72855	Akaike info criterion	10.67918
Sum squared resid	21034.05	Schwarz criterion	11.02544
Log likelihood	-89.11263	F-statistic	92.93210
Durbin-Watson stat	2.092973	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم (4): نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي

View	Procs	Objects	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: LGDB									
Method: Least Squares									
Date: 05/12/15 Time: 14:14									
Sample(adjusted): 1991 2012									
Included observations: 18									
Excluded observations: 4 after adjusting endpoints									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
LFDI	0.029646	0.022204	1.335189	0.2047					
LEXC	-0.021528	0.075657	-0.284543	0.7805					
LINT	-0.134866	0.064092	-2.104239	0.0554					
LX	0.165240	0.039749	4.157039	0.0011					
C	8.615397	0.873482	9.863281	0.0000					
R-squared	0.962781	Mean dependent var	9.133136						
Adjusted R-squared	0.951330	S.D. dependent var	0.204136						
S.E. of regression	0.045035	Akaike info criterion	-3.132613						
Sum squared resid	0.026366	Schwarz criterion	-2.885287						
Log likelihood	33.19351	F-statistic	84.07208						
Durbin-Watson stat	1.224780	Prob(F-statistic)	0.000000						

الملحق رقم (5): نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي

View	Procs	Objects	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
------	-------	---------	-------	------	--------	----------	----------	-------	--------

Dependent Variable: LGDB
Method: Least Squares
Date: 05/12/15 Time: 23:09
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 18
Excluded observations: 4 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI	-0.011081	0.011173	-0.991725	0.3426
LEXC	0.119797	0.041282	2.901907	0.0144
LINF	0.010516	0.007850	1.339624	0.2074
LINT	-0.167819	0.028749	-5.837425	0.0001
LM	0.169222	0.026700	6.337904	0.0001
LX	0.026268	0.027102	0.969247	0.3533
C	7.294186	0.433411	16.82972	0.0000
R-squared	0.994229	Mean dependent var	9.133136	
Adjusted R-squared	0.991082	S.D. dependent var	0.204136	
S.E. of regression	0.019278	Akaike info criterion	-4.774390	
Sum squared resid	0.004088	Schwarz criterion	-4.428134	
Log likelihood	49.96951	F-statistic	315.8591	
Durbin-Watson stat	1.762397	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (6): نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي

View	Procs	Objects	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
------	-------	---------	-------	------	--------	----------	----------	-------	--------

Dependent Variable: LGDB
Method: Least Squares
Date: 05/12/15 Time: 23:16
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXC	0.079703	0.018246	4.368152	0.0004
LINF	0.001549	0.007744	0.200005	0.8438
LINT	-0.169876	0.022069	-7.697586	0.0000
LM	0.187992	0.015112	12.43972	0.0000
C	7.714370	0.185561	41.57320	0.0000
R-squared	0.992413	Mean dependent var	9.072751	
Adjusted R-squared	0.990628	S.D. dependent var	0.225762	
S.E. of regression	0.021855	Akaike info criterion	-4.612028	
Sum squared resid	0.008120	Schwarz criterion	-4.364064	
Log likelihood	55.73231	F-statistic	555.9530	
Durbin-Watson stat	2.202205	Prob(F-statistic)	0.000000	